الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو- عربية وأثرها على التجارة العربية البينية للفترة 2010-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

✓ - وداد بوزكري

إشراف الأستاذ:

د. بلارو علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
شرقرق سمير	رئيسا	أ.محاضر(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بلارو علي	مشرفا ومقررا	أ.محاضر(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بوالشعور شريفة	ممتحنا	أ.محاضر(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية:2019/2018

الإهداء:

حبا واعترافا اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

منبع الحنان والعطاء إلى قمة التضحية والعطف إلى سبب وجودي في الحياة إلى من هي كل شيء في هذا الوجود الذي حرمت أشياء وأشياء من اجلي بكل ما لديها إلى من الجنة تحت أقدامها إلى شلال الحب إلى أمي الغالية أطال الله عمرها و حفظها ورعاها لنا

– إلى من عينه لا تنام من أجلي إلى من يسهر على توفير الراحة لي إلى من علمني الصبر واجتياز المحن وسندي في الحياة إلى والدي الكريم أطال الله في عمره وحفظه الله لنا.

–إلى من هم دعمي ومحركي للمضي قدما إلى إخوتي الأعزاء وليد. سلمي. سميرة لكل العائلة القريب منهم والبعيد .

– إلي بصري و بصيرتي و غفلتي وأشباهي عاقلتي وخيالي إلى زوجي و إلى الروح المنعمة بالكبد والجد والرقة إلى شريك حياتي خالد .

–إلى ابن أختي الغالي لؤي جوامع.

– إلى كل عائلة زوجي .عبد الغاني. حنان. سهام. نعيمة. منيرة. خديجة. إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومدرجات الجامعة الى الصديقتين الغاليتين فاطمة قويسم. سارة جوامع.

– إلى جميع صديقاتي وسيلة. .فهيمة. شروق.

إلى كل من حملهم قلبي ونسيهم قلمي إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

وداد

شكر وتقدير

الحمد لله ملك السماوات والأرض وما بينهما الحمد والشكر كله لله عز وجل الذي من علي بنعمته العلم ووفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

واخص بالشكر إلى من أدين له بالنجاح أستاذي ومشرفي الدكتور بلارو علي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه كما ولا انسي الشكر الكبير لكل الأساتذة الذين ساهموا في تكويني على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية كلية التسيير بجامعة سكيكدة كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي المساعدة من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأخيرا اشكر الأستاذة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل.

ملخص:

إن الدول العربية تتقدم ولو ببطء نحو إيجاد تكتل اقتصادي عربي وأهم مظاهر هذا التقدم كان مشروع منطقة التجارة العربية الكبرى الذي يمثل أبسط أشكال التكامل بين الدول العربية وهذا ما يعني إزالة بعض القيود الجمركية والإدارية على التجارة بين الدول العربية، وانطلاقا من الرغبة في تبسيط الإجراءات التجارية وتحقيق الكفاءة في التجارة على المستوى العربي والدولي ومن ضرورة المحافظ على المصالح الوطنية لكل الأطراف والحد من الخلافات الناجمة في نطاق التجارة بين الدول المعنية بسبب هوية السلع أو (المنشأ الوطني للسلع) يتجه العمل نحو ترسيخ قواعد وأسس متفق عليها منها تحديد المنشأ الوطني للسلع.

وسنتناول في بحثنا هذا دراسة قواعد المنشأ. وكذلك انعكاساتها على التجارة العربية البينية وصولا إلى بعض المقترحات الناجمة عن قواعد المنشأ.

الكلمات المفتاحية:

اتفاق الشراكة الأورو – عربية، قواعد المنشأ، التجارة البينية

Résumé:

Les pays arabes progressent même lentement vers la création d'un bloc économique arabe, principalement dans le cadre du projet de la Grande zone commerciale arabe, qui représente la forme d'intégration la plus simple entre les pays arabes, ce qui implique la suppression de certaines restrictions douanières et administratives imposées au commerce entre les pays arabes. L’efficacité des échanges commerciaux aux niveaux arabe et international et la nécessité de préserver les intérêts nationaux de toutes les parties et de réduire les différences qui en résultent dans le commerce entre les pays concernés en raison de l’identité des produits ou de l’origine nationale des produits. Identification de l'origine nationale des marchandises.

Dans cette étude, nous discuterons de l’étude des règles d’origine et de leurs implications pour le commerce interarabe, donnant ainsi lieu à certaines propositions découlant des règles d’origine.

les mots clés:

Accord de partenariat euro-arabe, règles d'origine, échanges interprofessionnels

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص	
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري لقواعد المنشأ في ظل اتفاقيات التجارة الإقليمية	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: الإطار النظري لقواعد المنشأ في إتفاقيات الشراكة الأورو–عربية	**7**
المطلب الأول: ماهية قواعد المنشأ	**7**
الفرع الأول: مفهوم قواعد المنشأ	**7**
الفرع الثاني: معايير تحديد قواعد المنشأ	**8**
الفرع الثالث: أنواع قواعد المنشأ	**10**
المطلب الثاني: الإطار النظري لاتفاقيات الشراكة الأورو– عربية	**12**
الفرع الأول : اتفاق الشراكة التونسية –الأوروبية	**12**
الفرع الثاني : اتفاق الشراكة المغربية–الأوروبية	**14**

الفرع الثالث : اتفاق الشراكة الاورو– جزائرية	**16**
الفرع الرابع : اتفاق الشراكة المصرية	**18**
الفرع الخامس : اتفاقيه الشراكة الأوروبية المتوسطية	**22**
المطلب الثالث : منطقه التجارة العربية الحرة (نشأتها، أهدافها، مقوماتها)	**24**
الفرع الأول : نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**24**
الفرع الثاني : أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**25**
الفرع الثالث : مقومات نجاح منظمة التجارة العربية الحرة	**26**
الفرع الرابع : معوقات منطقة التجارة الحرة العربية	**27**
المبحث الثاني :العلاقة بين قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو– عربية والتجارة العربية البينية	**28**
المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو– عربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة	**28**
المطلب الثاني : مرحلة التعاون الأورو– عربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة	**29**
المطلب الثاني: مرحلة الشراكة الأورو– متوسطية	**29**
المبحث الثالث الأدبيات التطبيقية	**30**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**30**
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**31**
خلاصة الفصل الأول	**32**
الفصل الثاني: انعكاسات قواعد المنشأ الأورو –عربية على التجارة العربية البينية	
تمهيد:	**34**

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية	**35**
المطب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية	**35**
الفرع الثاني: أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية	**37**
الفرع الثالث:أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية	**38**
المطلب الثاني: اتجاه التجارة الإجمالية العربية	**39**
المطلب الثالث:الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية	**41**
المبحث الثاني:التجارة العربية البينية في ظل قواعد المنشأ الأورو عربية	**43**
المطلب الأول:أداء التجارة العربية البينية	**43**
الفرع الأول: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة2010-2017	**43**
الفرع الثاني : أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية	**44**
الفرع الثالث: أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية	**45**
المطلب الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية	**46**
الفرع الأول:نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	**46**
الفرع الثاني:نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	**47**
المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية	**49**
المبحث الثالث:دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي	**51**
المطلب الأول :معوقات التجارة العربية البينية	**51**
الفرع الأول: المعوقات الداخلية	**51**
الفرع الثاني:المعوقات الخارجية	**56**

المطلب الثاني:الدوافع و الأسباب الحقيقة لتطوير التجارة العربية البينية	**56**
الفرع الأول: الدوافع الداخلية	**56**
الفرع الثاني:الدوافع الخارجية	**58**
المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية	**60**
الفرع الأول: متطلبات خاصة بإتمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية	**60**
الفرع الثاني: متطلبات أخرى لتنمية التجارة البينية	**61**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
خاتمة	**65**
قائمة المصادر والمراجع	**68**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	أوجه الاختلاف بين بعض اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية	23
2-I	تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2010–2017)	35
3-I	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية لسنة2017	37
4-I	أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية لسنة 2017	38
5-I	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة2016–2017	39
6-I	الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية لسنة 2016–2017	41
7-I	تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة 2010–2017	43
8-I	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية	44
9-I	أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية	45
10-I	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	46
11-I	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	47
12-I	تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية	49

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
I-1	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2017	40
I-2	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2017	42

مقدمة

مقدمة:

تعتبر قواعد المنشأ من الركائز الأساسية و البالغة الأهمية في الأعمال الجمركية وتزداد أهميتها بازدياد الاتفاقيات الاقتصادية التي تبرمها الدولة مع باقي الدول أو مع الاتحادات الجمركية.

وتعمل الدولة على فرض قيود مختلفة على دخول السلع الشبيهة أو المماثلة الأجنبية إلى السوق الوطنية كإجراء لحماية السلعة الوطنية من المنافسة الخارجية وهي لذلك تفرض أنواعا مختلفة من القيود منها ما يؤدي إلى منع دخول السلع إلا وفق شروط محددة ومنها ما يؤدي إلى عرقلة دخول تلك السلع بسبب الإجراءات الإدارية .

ويعد تبادل السلع والخدمات من أهم مميزات الإنسان خاصة بعد اكتشافه لعمليات الإنتاج وتعرفه على السلع و الخدمات الذي يحتاج إليها والموجودة في حوزة الغير حيث زادت هذه الميزة مع تقدم المجتمعات وتطورها واتساع درجة التكامل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب لذلك أصبحت التجارة الدولية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي فالعملية الحقيقة للتجارة تؤدي إلى تدفق مجموعة ضخمة من المبادلات المشتركة فيما بينها.

وفي هذا الصدد وبالعودة للدول العربية و محاولاتها الحثيثة للتكامل في ما بينها قامت بعدة انجازات في طريق تحقيق وحدتها المنشودة حيث تعتبر إقامة منطقة التجارة العربية الحرة من أهم الانجازات التي يتوقع لها أن توصل الدول العربية إلى الدرجات العليا من مشروع التكامل الاقتصادي العربي، كذلك نجد أن الدول العربية تسلك في نفس الوقت طرق أخرى غير التكامل الاقتصادي العربي سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من الفرص الناتجة من التحرر والانفتاح الاقتصادي على العالم وهذا من خلال توقيعها على اتفاقيات تعاون وشراكة ثنائية ومتعددة.

وتعد اتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية من أهم هذه الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية المنفردة.

وتهدف اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية لإقامة منطقة تجارة حرة متوسطية من اجل إقامة فضاء تبادلي كبير يجمع الدول المتوسطية بما فيها العربية التي وقعت اتفاقية الشراكة و دول الاتحاد الأوروبي، و كانت أول مبادرة في هدا السياق إنشاء منطقة تجارة حرة متوسطية بين أربع دول عربية هي:الأردن، مصر، المغرب، تونس من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى .

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

– ما تأثير قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو –عربية على التجارة العربية البينية؟

وفي محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تستوقفنا الأسئلة التالية:

– ما مضمون قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو –عربية؟

– ما هي مقومات منطقة التجارة الحرة؟ وما هي أهدافها؟

–ما هو واقع التجارة العربية البينية في ظل قواعد المنشأ الأورو–عربية؟

فرضيات الدراسة:

لأجل دراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية ووضعناه قيد الاختبار:

– قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو– عربية تحمل إجراءات جد معقدة.

– للمناطق الحرة خصائص ومميزات تجعلها قادرة على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في الدول العربية.

– تواجه التجارة العربية البينية العديد من الصعوبات والعقبات.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أبرز الدوافع والأسباب في هذا الموضوع فيما يلي:

- ميل شخصي ودعم الأستاذ المشرف في اختيار الموضوع.
- أهمية الموضوع كونه حديث الساعة.
- رغبة مني في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع يبين إشكالية قواعد المنشأ وأثرها على التجارة العربية البينية

أهمية الدراسة:

وقد بدت لنا أهمية الموضوع من خلال ما يلي:

باتت مسألة قواعد المنشأ من اتفاقيات الشراكة الأورو– عربية تكتسي أهمية بالغة خاصة في السنوات الأخيرة إذ إنها أصبحت احد مرتكزات النظام التجاري الدولي ويعود السبب في ذلك إلى تعقد وتشابك العلاقات التجارية الدولية بشكل كبير جدا في أحكام الاتفاقيات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية أو في إطار الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف أو الثنائية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى اختبار مدى صحة الفرضيات ودلك من خلال:

–توضيح اثر قواعد المنشأ على اتفاقية الشراكة الأورو–عربية وأثرها على التجارة العربية البينية ودلك بالوقوف على أداء التجارة العربية البينية في ظل قواعد المنشأ الأورو– عربية.

تحديد إطار الدراسة:

وتشمل حدود دراستنا الدول العربية وما يحيط بها ويؤثر عليها وبما أن موضوعنا قواعد المنشأ من اتفاقيات الشراكة الأورو– عربية وأثرها على التجارة العربية البينية فتقتصر حدود دراستنا على التجارة الخارجية العربية و التجارة العربية البينية للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2017.

منهج الدراسة:

كما هو معلوم فان لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص من اجل الإجابة علي الإشكالية واختبار صحة الفرضيات لدا قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الأول عند القيام باستعراض مفاهيم عامة حول موضوع البحث والمنهج التحليلي في الفصل الثاني من خلال تحليل التجارة الخارجية والبينية للدول العربية.

صعوبات الدراسة:

وقد واجهتنا في انجاز بحثنا عدة صعوبات منها:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة وذات الصلة بالموضوع.
- حداثة موضوع قواعد المنشأ وعدم توفر المكتبات وخصوصا المكتبات الجامعية على موضوع يعالج أو يتمحور حول قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو –عربية.

خطه الدراسة:

لقد اعتمدنا على الفصول التالية لدراسة الموضوع:

– الفصل الأول خصصناه لدراسة الجانب النظري لقواعد المنشأ في ظل اتفاقيات التجارة الإقليمية متناولين في مبحثه الأول قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو– عربية أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى العلاقة بين قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو– عربية والتجارة العربية البينية وفي المبحث الثالث الأدبيات التطبيقية.

– أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة انعكاسات قواعد المنشأ الأورو– عربية على التجارة العربية البينية ومن خلال مبحثه الأول استعرضنا واقع التجارة الخارجية للدول العربية ,المبحث الثاني تناولنا فيه التجارة العربية البينية في ظل قواعد المنشأ الأورو– عربية أما المبحث الثالث وهو المبحث الأخير تناولنا دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

– وتضمن بحثنا مقدمة للموضوع وخاتمة حملت نتائج المتوصل إليها و التوصيات المقترحة.

الفصل الأول:
الإطار النظري لقواعد المنشأ في ظل اتفاقيات التجارة الإقليمية

تمهيد:

تثير قواعد المنشأ العديد من القضايا في مجال التجارة الدولية وعلى الرغم من تجاهل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT لهذا الموضوع منذ وقت طويل إلا انه يحتل مكانة بارزة في مفاوضات أوروغواي والتي انتهت بتخصيص اتفاق مستقل لتنظيم وتحديد قواعد المنشأ.

وتحتل عملية تحديد القواعد أهمية كبيرة عند تشكيل التكتلات الاقتصادية، الإقليمية والعالمية وبصفة خاصة إبرام اتفاقات مناطق التجارة الحرة وتعكس هذه الأهمية البالغة لقواعد المنشأ التطورات الهيكلية في الاقتصاد العالمي و بصفة خاصة في الدول المتقدمة، أن تطور عملية الإنتاج و إدخال التكنولوجيا، الحديثة في عمليات التصنيع جعلت مسالة تعريف قواعد المنشأ أمرا صعبا فالتطور المتلاحق في عملية تصنيع المنتجات يتطلب بالضرورة إحداث تغيرات وتعديلات في القواعد القانونية المحددة لقواعد المنشأ.

ومن اجل معرفة المقصود بقواعد المنشأ من اتفاقيات الشراكة الأورو–عربية من خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار النظري لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو– عربية

المبحث الثاني:العلاقة بين قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو –عربية والتجارة العربية البينية

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول : الإطار النظري لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو-- عربية.

يعتبر منشأ السلع من بين العناصر الثلاثة إلى جانب كل من القيمة المالية والصنف الجمركي لهاته السلع الذي يحدد طبيعة الإجراءات الجمركية المطبقة عليها ونظرًا لتوسع الاتفاقيات الدولية في ظل حرية المبادلات التجارية أصبح لمفهوم منشأ السلع نطاق أوسع على خلاف الصنف الجمركي للسلع وقيمتها المالية حيث بقي المنشأ وإلى غاية يومنا هذا بدون إطار قانوني دولي متفق عليه وذلك نتيجة للتعقيدات المرتبطة بمفهوم قواعد المنشأ والمصالح التي يمثلها لكل دولة.

المطلب الأول: ماهية قواعد المنشأ

الفرع الأول : مفهوم قواعد المنشأ

* تعرف قواعد المنشأ (rules of origin)وفق أدبيات منظمة التجارة العالمية على أنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة على شرط أن تكون قواعد المنشأ هذه لا تتعلق بالنظم التجارية التقاعدية أو المستقلة ذاتيا التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية تجاوز ما ينتج من تطبيق اتفاقية "الجات" 1994 أي أنها مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة المنشأ الوطني" و التي يترتب عليها الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا وإعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار منظمة التجارة العالمية وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية أو الدولة الأولى بالرعاية الذي يمنع أي دولة عضو في المنظمة منح إعفاءات أو مزايا لسلع دولة أخرى (سواء كانت عضوا في المنظمة أو لا). تزيد عن المزايا والإعفاءات الممنوحة لبقية الدول الأعضاء وقد تبنت هذا التعريف كل من الدول بلا استثناء.[1]

* تعرف قواعد المنشأ على أنها القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة على شرط أن تكون قواعد المنشأ هذه لا تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة ذاتيا التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية تجاوز ما ينتج من تطبيق اتفاقيه الجات 1994.

وتشمل قواعد المنشأ جميع قواعد المنشأ المستخدمة في أدوات السياسة التجارية غير التفضيلية مثل تطبيقها في معاملة الدولة الأكثر رعاية ورسوم ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية وإجراءات الوقاية

[1]- بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا- العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص.ص 98-99.

ومتطلبات وضع علامات المنشأ بمقتضى اتفاقية جاث 1994 وأي قيود كمية تمييزية أو حصص جمركية وتشمل أيضا قواعد المنشأ المستخدمة للمشتريات الحكومية والإحصاءات التجارية.[1]

تعرف قواعد المنشأ بأنها مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد مصدر وجنسية السلع موضع التبادل و يعتبر المنشأ إحدى أدوات السياسة التجارية التي تستخدم في تحديد منشأ المداخلات والسلع النهائية للدول التي تنضم اتفاقيات التجارة و تستخدم للتحكم في المعاملات التفضيلية التي تمنحها تلك الدول لبقية الدول الأعضاء[2]

من التعاريف السابقة توصلت الدراسة إلى تعريف قواعد المنشأ على أنها:

عمليات التشغيل الواجب إجرائها على المواد الغير الناشئة في أي من الدول الأعضاء في الاتفاق حتى يكتسب المنتج صفة المنشأ وبالتالي يحق له التمتع بالمزايا التفضيلية التي يقرها الاتفاق وذلك طبقا لما يتم الاتفاق عليه بين الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: معايير تحيد قواعد المنشأ

ا- معايير المنتجات المتحصل عليها بالكامل :(wholly produce or obtained)

وهذا يعني أن تكون السلعة بالكامل من زراعة أو إنتاج أو صنع بلد واحد فقط وبدون استعمال أي مدخل غير محلي كمثال: الحيوانات الحية التي ولدت وتربت بذات البلد، الخضار والفواكه المقطوفة في البلد، الأسماك التي تم صيدها من مياه البلد الإقليمية والمنتجات المعدنية المستخرجة من التربة أو قاع البحر في البلد.

إن الحالات السابقة لا تتضمن إلا عمليات تصنيعية بسيطة ولا تشكل إلا نسبة قليلة من التجارة الدولية وبالتالي لا بد من وجود معايير أخرى تتوافق مع وجود سلع تخضع لعمليات تصنيعية قد تكون في بلد واحد أو في أكثر من بلد.

[1]- سمير محمد عبد العزيز أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، التجارة العالمية بين جات94 ومنظمة التجارة العالمية، د.ط.مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الإسكندرية، 2001، ص61

[2]- رانيا عبد المنعم السيد الشريف، الاتفاقيات التفضيلية وأثرها على الحصيلة الجمركية ، رسالة ماجستير في التجارة الخارجية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد النقل الدولي واللجوجيسيات، 2014، ص44.

ب- معايير التحويل الجوهري :(substantial transformation):

تصنف السلع وفق هذا المعيار على أساس عمليات التصنيع التي تخضع لها المادة أو السلعة في بلد ما وتصبح من خلالها صالحة للاستخدام بشكل مختلف عن استخدامها الأولي بمعنى أخر تكتسب السلعة صفة المنشأ في البلد الذي يجري عليها في آخر عملية تحويل أو تصنيع جوهري، شرط أن يؤدي هذا التصنيع إلى منتج جديد ويحدد معنى التحويل الجوهري في الاتفاقيات الدولية بأي من الحالات التالية:

- إذا تغير تصنيف التعريفة الجمركية للسلعة عن تصنيف كل من مكوناتها أو أجزائها الأساسية.
- استعمال طريقة خاصة أثناء عملية التحويل تمت حالات تتيح فيها عملية التحويل معينة في غياب تغيير الوضعية الجمركية إضفاء طابع المنشأ على سلعة ما عند إجراء بعض العمليات التقنية الخاصة بالتصنيع أو التحويل عمليات تتم الإشارة إليها بشكل خاص في القائمة المرفقة بالاتفاق.
- وعليه يمكن القول أن هناك ثلاثة معايير رئيسيه يعتمد عليها في تحديد عملية التحويل الجوهري هي:

1- معيار تغيير الوضعية الجمركية(Chang In Tariff classification):

تصنف السلع والمنتجات وفق أنظمة الجمارك في كل دولة وفقا لأغراض تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على المنتجات في جداول تعريفية بحيث يعطي لكل سلعة أو منتج رقما يدل على معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليه أثناء تبادله في الأسواق الدولية.

ويحدد المنشأ الوطني لسلعة وفق هذا المعيار على المستوى العالمي اعتمادا على التغير في تصنيف السلع وفق " نظام التعريفات المنسق" بحيث تكتسب السلعة صفة المنشأ الوطني في دولة ما عندما يتغير رقم تصنيف هذه السلعة في تلك الدولة، بمعنى أن صفة المنشأ الوطني للسلعة تمنح للبلد الذي تم فيه تغيير في الصنف أو البند التعريفي لتلك السلعة نتيجة إجراء عمليات تصنيعية عليها.

على الرغم من أهمية هذا المعيار في تحديد المنشأ الوطني للسلعة إلا انه ليس كافيا ويعاني من نواحي القصور في ضبط وتحديد المنشأ الوطني لأن هناك بعض العمليات البسيطة (تجميع أو تركيب لأجزاء السلعة) يمكن أن تؤدي إلى تغيير في البند التعريفي (التصنيف الجمركي للسلعة) إلا أنها لا تشكل تحويلات مادية كافية لمنح صفة المنشأ الوطني.

2- معايير المحتوى الوطني للقيمة (Regional Value content):

يستخدم هذا المعيار على الأرجح كمعيار مساعد لتحديد "المنشأ الوطني للسلعة" مع احد المعايير الأخرى ويشترط لكي تكتسب السلعة صفة المنشأ الوطني أن تتضمن نسبة مكون محلي معين عندما تحقق احد المعايير السابقة ولا يكون كافيا لاكتسابها صفة المنشأ الوطني ويعني المكون المحلي:

مجموع المواد الأولية و المواد الأخرى "ذات المنشأ الوطني" أو التي تعد متحصلة بالكامل والتي تستخدم في صنع تلك السلعة.

3- معيار القيمة المضافة (add- value) :

ينسجم هذا المعيار مع واقع تبعثر وانتشار الوحدات الصناعية التي تساهم في إنتاج سلعة ما على مستوى العالم أو في دول وأقاليم متباعدة جغرافيا و يتحدد " المنشأ الوطني للسلعة " وفق هذا المعيار على أساس القيمة المضافة التي حصلت للسلعة في بلد ما.

بمعنى آخر قيمة العمليات الصناعية التي تمت على السلعة في بلد ما وغالبا ما تحسب القيمة المضافة كنسبة مئوية من قيمة السلعة وبالتالي تكتسب هذه السلعة صفة "المنشأ الوطني" عندما تساوي هذه القيمة المضافة أو تفوق نسبة مئوية محددة من القيمة الإجمالية لها.

على الرغم مما يتضمنه منه هذا المعيار من دقة وموضوعية في إثبات " المنشأ الوطني لسلعة ما " إلا انه ينطوي على مشاكل كثيرة من نوع أخر، منها ما يتعلق بطريقة حساب القيمة المضافة نفسها ومنها ما يتعلق بتحديد نسبتها في إطار الاتفاقيات الثنائية والبعض الآخر يتعلق بسياسة كل دولة أو مجموعة إقليمية التجارية والحمائية و بكيفية تقييم البضائع والسلع في منافذها الجمركية.

حيث أن كل منها يخضع لترتيبات واعتبارات مختلفة تبعا لقدرة كل دولة و قوتها الاقتصادية والتفاوضية وبالتالي القدرة على فرض الشروط التي تحقق مصالحها فان ذلك يؤدي إلى نشوء نزاعات وخلافات بين الدول في سياق علاقاتها التجارية والاقتصادية ناشئة عن تطبيق هذا المعيار وهذا يعكس قصورا في إثبات " المنشأ الوطني للسلع " وفقا له.

وتوظف المعايير الثلاثة التي سبق ذكرها في معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية بدرجات متفاوتة من اجل تحديد ما إذا كان منتج معين خضع لعملية تحويل جوهري وهو ما نجده في اكبر اتفاقين

تجاريين إقليميين كما لهما اثر كبير على اتفاقات أخرى أبرمت في محيطهما ويتعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.[1]

الفرع الثالث : أنواع قواعد المنشأ

هناك نوعين لتحديد قواعد المنشأ :

- النوع الأول يسمى قواعد المنشأ غير التفضيلية (règles d'origine Non préférentielles)
- النوع الثاني يسمى قواعد التفضيلية (Règles d'origine préférentielles)

أ- **قواعد المنشأ غير تفضيلية:** تتمثل القواعد غير التفضيلية في القواعد العامة المنظمة للمنشأ الجمركي بصفة عامة والمطبقة على جميع السلع والمنتجات التي لم تنظمها قواعد تفضيلية ينظمها عادة قانون الجمارك أو الاتفاقيات الدولية.[2]

معناه : لا تستحق السلع بموجبها معاملة تفضيلية مميزة.

ب- **قواعد المنشأ التفضيلية :** هي القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام التي تطبقها الدول لتحديد ما إذا كانت البضائع مؤهلة للحصول على المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية اقتصادية أو بروتوكولات تجارية...الخ تؤدي لمنح تعريفات تفضيلية مثلا :(رسوم جمركية مخفضة) لبلد أو بلدان معينة[3].

معناه : تستحق السلع بموجبها معاملة تفضيلية مميزة.

وهناك أنواع أخرى من القواعد هي :

تتناول تنظيم تجارة السلع التي لا تحتاج إلى إثبات منشأها أو ذات طبيعة توافقية الهدف منها تسهيل عمليات التجارة الدولية هي:

[1]- بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 104-106.

[2]- مجاج ناصر، مكانة قواعد المنشأ في التشريع الجمركي، رسالة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية، غير منشورة، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2008-2009، ص31.

[3]- أ.بن داودية وهيبة، مرجع سبق دكره، ص 107.

ج- قاعدة التراكم الإقليمي للمنشأ (Régional accumulation of origine):

تحقيقا لمبدأ التخصص الدولي في الإنتاج وللفائدة القصوى منه، ثم الاتفاق بين الدول التي تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية على اعتبار المواد الأولية و المواد الأخرى ذات المنشأ في أي من البلدان الأطراف و المستخدمة، في إنتاج سلعة ما في احد هذه البلدان تعد ذات منشأ إقليمي ولا تخضع للرسوم الجمركية عند تبادلها بين الدول الأطراف أيضا وهناك نوعين للتراكم، تراكم ثنائي وتراكم متعدد الأطراف توفر هذه القاعدة للدول وسيلة لتحقيق وفورات و مكاسب لا تحقق خارج هذا السياق.

د- قاعدة التخفيض (الحد الأدنى) . (De Minimize rules) :

تسمح بعض الاتفاقيات التجارية بوجود محتوى غير محلي للمنتجات المتبادلة فيما بينها واعتبارها منتجات ذات منشأ وطني يكسبها المزايا والإعفاءات المتبادلة ولكن بشرط أن لا يتجاوز هذا المحتوى نسبة معينة من مكونات السلعة الوطنية.

وتستخدم هذه القاعدة بطريقة معقدة أثناء تطبيقها بين الدول الأطراف في اتفاقية تجارية معينة حيث يشترط البعض ضرورة تغيير البند التعريفي للمواد غير ذات المنشأ والبعض الآخر لا يتجاوز نسبة محددة(7 إلى 9 %) والبعض الثالث أن تكون نسبة المكون المحلي في السلعة يتجاوز أو يساوي 60% من القيمة النهائية للسلعة.

هـ- قاعدة النقل المباشر :

حتى تستفيد السلع المتبادلة من معاملات تفضيلية في إطار اتفاقيات تجارية تفضيلية يجب أن يتحقق شرط النقل المباشر للسلعة في بلد التصدير إلى البلد المستورد مباشرة، إلا لضرورات جغرافية محددة وفي هذه الحالة يشترط أن تبقى السلعة تحت رقابة الجمارك في بلد العبور، وان لا يجري عليها أي عمليات تصنيعية تكسبها صفة المنشأ في بلد العبور، بل فقط العمليات اللازمة لحفظ السلعة في شروط مناسبة.[1]

[1]-بن داودية وهيبة، مرجع سبق دكره، ص ص ، 107-108.

المطلب الثاني : الإطار النظري لاتفاقيات الشراكة الأورو– عربية

الفرع الأول : اتفاق الشراكة التونسية /الأوروبية

كانت تونس أول دولة عربية – متوسطة أبرمت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكانت هذه نتيجة منطقية للعلاقات التي تربطها مع أوروبا، منذ سنوات الستينات من القرن الماضي والتي أسفرت عن عقد عدة اتفاقيات، تجارية مع دول أوروبية وخاصة فرنسا وقد أكدت تونس عن سعيها إلى الانفتاح على العالم الخارجي بانضمامها إلى اتفاقيات الجات (GATT) سنة 1990 و إلى المنظمة العالمية للتجارة 1994، وتنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الاقتصاد التونسي من خلال تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة، ورفع القدرات التصديرية والإنتاج على العالم الخارجي، وبالتالي أصبح الاقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لإقامة إطار تعاون شامل يقوم على التنمية المشتركة بين الطرفين في إطار اتفاقيات تعاقدية عرفت باتفاقية الشراكة.

أ– الشركة الأورو– تونسية/ المصادقة على الاتفاق والمضمون

سعت تونس منذ سنة 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي للارتقاء بها من مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية إلى علاقة شراكة تكون أكثر شمولا وتقوم على صيغ جديدة من التشاور والحوار والشراكة، وذلك بهدف بناء فضاء متوسطي في إطار نظرة مستقبلية شاملة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لدول وشعوب المنطقة وتم توقيع اتفاق الشراكة في 1995/07/17 ودخل حيز التنفيذ في 1998/03/01 ليحل محل اتفاقيات التعاون السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع بعض المبادئ والقواعد الجديدة لتجارة العالمية المنبثقة عن جولة الأوروجواي.

تولي تونس أهمية كبيرة لهذا الاتفاق لان دول المجموعة تعد اكبر شركائها في العالم حيث تمثل هذه السوق بالنسبة لتونس79% من صادرتها مقابل 71% من وارداتها، وقد استفادت تونس بنحو مليار و عشرة ملايين دولار قدمتها أوروبا في شكل إعتمادات مالية إليها منها 453 مليون كمساعدات وهبات و 642 مليون دولار في شكل قروض ميسرة، وعلى صعيد الاستثمارات يوجد في تونس 871 مشروعا أوروبيا مشتركا تتجه في معظمها للإنتاج التصديري وقد خلقت هذه المشاريع نحو 80 ألف فرصة عمل.

وقد استغرقت مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أربع سنوات تركزت فيها المشاكل على المواد الزراعية حيث أن بعض المنتجات الزراعية التونسية كزيت الزيتون تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد التونسي وكانت تدخل السوق الأوروبية حسب حصص معينة لم تكن تكفي لاحتياجات تونس خاصة وان

السوق الأوروبية تمثل حوالي 80% من الاستهلاك العالمي من زيت الزيتون و يلاقي منافسة قوية من الزيت البرتغالي والاسباني.

ومن المواضيع التي أخذت وقتا كبيرا في النقاش موضوع المهاجرين التونسيين إلى دول الاتحاد الأوروبي والذي يقدر عددهم بحوالي 400 ألف تونسي ويشكلون مصدر تحويلات خارجية هامة بالنسبة لتونس.

وقد تناول اتفاق الشراكة التونسية– الأوروبية عده نقاط أهمها:

* كانت تونس أول دولة عربية– متوسطية أبرمت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 يونيو 1995 أي قبل إعلان برشلونة على أن تدخل حيز التنفيذ في 1 مارس عام 1998 وارتبطت تونس مع فرنسا بعلاقات متميزة بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام من خلال اتفاقية التعاون مع الجماعة الأوروبية و بموجب هذا الاتفاق أصبحت تونس شريكا في مسار برشلونة.

ورغم أن اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية تهتم بتنظيم العلاقات الاقتصادية بشكل خاص إلا أن نصوصها تطرقت أيضا لتنظيم العلاقات الأوروبية التونسية في المجالات السياسية، الأمنية ,الاجتماعية الثقافية، كما أنها كانت تهدف إلى تأسيس منطقة ازدهار في حوض المتوسط إلا أنها تعكس أحادية الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطية علي حدى وتؤكد محتوى الاتفاقية مجموعة من النقاط :

- التأكيد على أهمية الروابط التقليدية بين الاتحاد الأوروبي والتونسي والعمل على تقويتها بما يكفل إقامة علاقات ثنائية قوية ومستديمة على أساس المشاركة والتنمية المشتركة مع الأخذ في الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية في كل من أوروبا تونس.
- التأكيد على أهمية الحوار في مجال الاستقرار والأمن في المتوسط.
- التأكيد على عزم المجموعة الأوروبية تزويد تونس بالدعم اللازم، لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية، التكييف الهيكلي والتنمية الاجتماعية.
- تعهد الاتحاد الأوروبي وتونس تحرير التجارة الخارجية وذلك تماشيا مع الحقوق والالتزامات التي أقرتها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة.
- الرغبة في إقامة تعاون مدعم بحوار منتظم لمناقشة القضايا الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.
- العمل على تحقيق أفضل مستوى للتفاهم المتبادل.

- إيمان الطرفين بأن هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى وجود مناخ ملائم لتطوير العلاقات الاقتصادية والتطوير التقني[1]

الفرع الثاني : اتفاق الشراكة المغربية–الأوروبية

تمتد بين المغرب والاتحاد الأوروبي علاقات اقتصادية وسياسية قوية تضرب بجذورها في عمق التاريخ ويدعم القرب الجغرافي وقد تطورت هذه العلاقة عبر سلسلة من الاتفاقيات فقد دخلت المغرب في وقت مبكر في اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي سبقت اتفاق الشراكة الاورو–متوسطية خاصة اتفاقية الصيد مع اسبانيا ما بين عامي 1983–1987 والتي أعقبتها اتفاقية صيد أولي مع الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين عامين 1988–1992، واتفاقية ثنائية خاصة بالفترة ما بين عامي 1992 –1996 وهي الاتفاقية التي عارضتها اسبانيا مما اضطر الاتحاد الأوروبي لدفع تعويضات الصيادين الأسبان.

وواجهت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لتوقيع اتفاقية شراكة بعض المشاكل بسبب تعقد ملف الزراعة و بصفة أخص ملف الصيد البحري .

1– الشراكة الأورو– مغربية/ المصادقة على الاتفاق والمضمون

تم توقيع اتفاق الشراكة الأورو– مغربية في 1996/02/26 و دخل حيز التنفيذ في 2000/03/01 وقد حققت اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية محل الاتفاقيات الأخرى التي كانت تربط المغرب بالمجموعة الأوروبية والتي تختلف عنها من حيث القضايا التي تطرقت إليها و بطابعها الشامل.

وتستمد اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية على خلفية التوجه الأورو– متوسطي الذي رسمه مؤتمر برشلونة عام 1995، وبما انه هو الإطار المنظم للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين فان الاتفاق الأورو– مغاربي يتشابه إلى حد كبير مع الاتفاق الأورو– تونسي من حيث الشكل حيث تتضمن كل من الاتفاقيات 96 مادة تغطي الجوانب المشتركة للشراكة أما من حيث المضمون فان كلا الاتفاقيتين قد ركزتا على موضوعات متطابقة مثل :

- حرية حركة رأس المال، حرية التجارة والخدمات والتعاون الاقتصادي وتأسيس الشركات وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتعديل نظام الجمارك والضرائب والتعريفات.

[1]– ليليا بن منصور، الشراكة الأورو متوسطية ودروها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، 2011–2012، ص ص222–224.

- التعاون الثقافي والاجتماعي.
- الحوار السياسي والأمني.

وتتماشى هذه القواعد والاتفاقيات في الشراكة مع ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد منظمة التجارة العالمية لاسيما في ما يتعلق بالنقاط الآتية:

- مبدأ المعاملة التفضيلية المتبادل في المجال التجاري
- إقرار مبدأ التجارة في مجال الخدمات.
- الانخراط في حوار سياسي من خلال المؤسسات القائمة على مستويات مختلفة.

ويعتبر العنصر الاقتصادي في الشراكة الأورو– مغربية العنصر الأساسي نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة به غير أن الطابع الشمولي للاتفاقية قد أكد على أن التعاون الاقتصادي ليس بإمكانه أن يتم بمعزل عما هو سياسي، ثقافي واجتماعي.

وتتحدد باقي معالم الشراكة الأورو– مغربية في ما يلي :

- التعاون في المجال الصناعي.
- التعاون في المجال الزراعي.
- التعاون الاقتصادي و يشمل: حرية حركة السلع والخدمات.
- التعاون المالي.[1]

الفرع الثالث : اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية

تعتبر الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة لعام 1995 وبالتالي فهي تلتزم بالمبادئ التي اقرها لاسيما ما تعلق بتأسيس منطقة التجارة الحرة. وطالما أن الجزائر أصبحت شريكا بعد توقيعها على إعلان برشلونة فان الاتحاد الأوروبي باشر مفاوضات معها قصد التوصل إلى إبرام اتفاق شراكة على غرار الذي تم التوصل إليه مع كل من تونس والمغرب وقد بدأ الحديث على فكرة الشراكة منذ فترة تكاد تكون متزامنة مع المفاوضات التي دارت مع تونس والمغرب وإذا كانت تونس والمغرب توصلتا

[1]– ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 228–230.

إلى اتفاقيات شراكة ثنائية بشكل منفرد فان الأمر اختلف مع الجزائر حيث طالت المفاوضات بسبب بعض الأمور لم تحسم خاصة السياسية منها.

هذا بالإضافة إلى الاختلافات التقنية التي شدد عليها الاتحاد الأوروبي نظرا لحيويتها فمفاوضات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تطلبت وقتا طويلا و عرفت نوعا من المد والجزر فالطرف الأوروبي كان دائما محترسا مثلما كان مع دول الجوار التي وقعت اتفاقياتها بوتيرة مسارعة مقارنة مع الجزائر إذ أن هاجس الوضع الأمني في الجزائر لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام، كما أن الجزائر في سعيها إلى توقيع اتفاق الشراكة مع موقع قوة جعل الاتفاق يتأخر لأن مجال المناورة تقلص بشكل كبير أمامها بسبب أوضاعها الداخلية المتدهورة إضافة إلى عدم الانسجام إلى الرؤى بخصوص عدة مواضيع تشتعل الساحة الدولية .

أ- الشراكة الأورو-جزائرية/ المصادقة على الاتفاق والمضمون

بعد 17 جولة من المفاوضات العسيرة الذي انطلقت سنة 1996 توصل الطرفان الأوروبي و الجزائري إلى أرضية اتفاق وبذلك وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو- متوسطي في 19 /2001/12 مقر المفوضية الأوروبية " بروكسل " و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وأكد الطرفان من خلال الاتفاقية على أنها تدخل في إطار دعم وتطور العلاقات الثنائية وأنها تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية.

وجاء في مضمون الاتفاق أن الطرفان يأخذ بعين الاعتبار القرب وعلاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينهما والمبنية على الروابط التاريخية و القيم المشتركة و أنهما يأملان بتوطيد هذه العلاقات وضمان إستمراريتها على أساس الشراكة، التضامن، و التعاون، كما أكدت الاتفاقية على أهمية هذه العلاقات ضمن الإطار الشامل الأورو- متوسطي من جهة وضمن إطار تحقيق الاندماج الإقليمي من جهة أخرى ودعم و تفعيل العمل المشترك في القضايا السياسية الثنائية أو الدولية ذات الاهتمام المشترك.

وإذا كانت الاتفاقيتين التونسية والمغربية تتشابهان من حيث الشكل والمضمون فإن الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيء عنهما وهذا راجع لطبيعة العلاقات الأورو- جزائرية من حيث الشكل جاءت الاتفاقية في 110مادة أما من حيث المضمون على عكس الاتفاقيتين التونسية والمغربية فقد

استحدث الطرفان الأوروبي والجزائري محور جديد من مجالات التعاون وهو المتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية وورد هذا المحور في الاتفاقية والذي يتضمن المواد 82 إلى 95 جاء فيه:

- دعم مؤسسات دولة القانون.
- إجراءات تسهيل حركة الأشخاص وتنظيمها.
- التعاون في مجال الوقاية و تنظيم الهجرة ومراقبة الهجرة غير الشرعية و إعادة الإدماج.
- التعاون في مجال القضاء والعدالة ومحاربة تبييض الأموال والرشوة.

ولهذه المعطيات اعتبر التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على انه يكتسي بعدا سياسيا في كل شيء لأنه يسمح أو سمح للجزائر للخروج من دائرة العزلة الإقليمية التي عانت منها لسنوات حيث من الممكن لهذا المعطى الجديد أن يسمح للجزائر إذا ما ثم تحديد إستراتيجية واضحة وملموسة من تحقيق مكاسب على عدة أصعدة بالنظر إلى نصوص الاتفاق الخاص بالشراكة و بنوده السياسية والاقتصادية.

- أما على الصعيد الاقتصادي فلم يختلف الاتفاق الجزائري على نظيريه التونسي و المغربي كثيرا حيث جاء فيه هو الآخر التطرق إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة، وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC" والعمل على تحرير الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات للمنافسة وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ودعمه وتطويره من وضع قوانين وتشريعات بضمان تحقيق هذه الأهداف وهذا يعني إعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها هذا بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية.[1]

الفرع الرابع : اتفاق الشراكة المصرية

تعتبر قواعد المنشأ جزءا أساسيا من اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي(بروتوكول رقم 4) وتنقسم الشروط المحددة لبروتوكول قواعد المنشأ إلى قسمين: شروط عامة وشروط تحدد الحد الأدنى لعمليات التصنيع أو التشغيل الواجب إجراءها على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ لاكتساب المنتج صفة المنشأ وتتضمن الشروط العامة.

[1]– ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 234–236.

1-حظر رد الرسوم الجمركية (الدر وباك) أو الإعفاء منها بالنسبة لواردات المداخلات التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة في تصنيع منتجات لها صفة المنشأ الوطني لمصر أو الاتحاد ولا يسرى ذلك الحظر لمدة ست سنوات ويجوز لمصر بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ أن تطبق معدل رسم جمركي 5% على المنتجات الواقعة في الفصول من (25) إلى (49) ومن (64) إلى (97) من نظام التصنيف السلعي الموحد وتطبيق معدل رسم 10% على المنتجات الواقعة في الفصول من (50) إلى(63) في نظام التصنيف السلعي الموحد.

يلاحظ أنها نفس قواعد اتفاق 1977 مع إضافة قواعد جديدة توسع من البدائل التي تسير اكتساب المنشأ مثل قاعدة تغيير البند الجمركي و بعض القواعد التفضيلية و قاعدة تراكم المنشأ الإقليمي.

وتعتمد الاتفاقية على التراكم الثنائي والتراكم المعتمد المتعدد الأطراف بحيث أن الدول التي لها صفة المنشأ الأوروبي (الفصل 2 المادة 4) هي الدول المتوسطية: الجزائر، قبرص، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالتا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، الضفة الغربية، وقطاع غزة.

وقد طالبت الصناعة المصرية بأن يتضمن مشروع الاتفاقية ما يلي:

1- أن يسمح برد الرسوم الجمركية (الدر وباك) أو الإعفاء منها بالكامل على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ الوطني بدون قيد الزمني.

2- أن يسمح بالتراكم الكامل بين جميع الدول العربية الموقعة لاتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي وليس التراكم متعدد الأطراف حيث انه بموجب التراكم الكامل يتم احتساب جميع العمليات الصناعية التي أجريت على المدخلات ،أما في التراكم المتعدد الأطراف فانه يجب استكمال جميع عمليات التصنيع المطلوبة على المدخلات في الدولة التي ثم إنتاج هذه المدخلات فيها وإذا لم تستوف جميع هذه العمليات فانه لا يتم احتساب العمليات التي أجريت على تلك المدخلات.

3- أن نسبة الحد الأعلى للمكونات التي ليس لها صفة المنشأ المسموح باستخدامها في إنتاج السلع التي لها صفة المنشأ تعتبر نسبة منخفضة في بعض السلع ويلزم زيادة هذه النسبة خلال المرحلة الانتقالية كما أن بعض المنتجات يلزم تعديل المرحلة الإنتاجية التي يمكن فيها استخدام المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ وذلك خلال المرحلة الانتقالية.

4-وقد يكون من الأهمية الإشارة إلى بعض التعديلات في بروتوكول قواعد المنشأ :

- تعديل قواعد المنشأ الخاصة ب 10 صناعات داخل قطاعات السلع الهندسية والكيماويات والالكترونيات ما يسمح بتصدير منتجات تلك القطاعات بنسبة اقل بصفة استثنائية وخلال فترة انتقالية.

- الاتفاق على تبادل الآراء حول تسهيل قاعدة المنشأ الخاصة بالملابس الجاهزة و المنسوجات أو الأقمشة وذلك خلال فترة انتقالية مدتها 6 سنوات من تاريخ توقيع الاتفاق وفي إطار حصة محددة وبحيث يتم إضفاء صفة المنشأ على الملابس المصرية الجاهزة المصدرة إلى أوروبا معفية من الجمارك دون شرط استخدام منسوجات أو الأقمشة بدل من الغزول و اكتساب صفة المنشأ للمنسوجات والأقمشة إذا تمت عملية الصباغة أو الطباعة بدلا من الطباعة فقط واكتساب صفة المنشأ للغزول ابتدءا من الألياف الصناعية بدلا من الكيماويات.[1]

وهنا تجدر ملاحظة مايلي:

- إن الاتفاق المعد من قبل المجموعة الأوروبية يستند على معيار سلبي حيث يضع حد أقصى لقيمة المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي كنسبة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي 10% وهو ما يعني انه كلما قلت تكلفة المنتج النهائي كلما قلت قيم المكونات التي يتعين الحصول عليها من الخارج.

- قد يكون من المفيد إجراء تقييم لأثر اشتراط منشأ للإنتاج المصري يتطلب قيمة مضافة تتراوح ما بين 45% و50% كمكون محلي مقابل مكون محلي للمنشأ، مع تونس والمغرب تتراوح ما بين 25% إلى 30% هذا فضلا عن أن القواعد الخاصة بالمنشأ تؤدي إلى إنشاء حالة عدم تكافؤ بين الطرفين فمن ناحية تحدد العمليات الإنتاجية على نحو لا يتفق وأساليب إنتاج تعكس خصوصيات الاقتصاد المصري هذا فضلا عن استيفاء نسبة المكون المحلي تفرض على مصر القيام باستيراد مستلزمات من الاتحاد الأوروبي عالية التكلفة أو استخدام التقنيات ومراحل إنتاج غير متوفرة (صناعة الطباعة والتجهيز و التشطيب) وهكذا يتضح أن الاستفادة من قواعد المنشأ يتوقع

[1]– فادية محمد عبد السلام، المشاركة الأورو عربية دراسة الحالة المصرية، المتلقي الدولي حول التكافل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8ماي 2004، ص ص 291-292.

أن تكون محدودة إذا لم ترتبط بتنمية قطاع المنتجات الوسطية والتي لم تحظى باهتمام كافي حتى الآن.[1]

- طلبت مصر تعديل المادة 4 بحيث تسمح بالتراكم الكلي مع كل الدول العربية التي لها منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي أفادت المفوضية بأنه لا يمكن الوصول إلى التراكم الكلي ولكن يمكن الوصول إليه تدريجيا والواقع انه بدون هذه المادة يتحدد مكسب التراكم سواء المتعدد الأطراف أو الكامل للمنشأ مع دول الاتحاد الأوروبي فقط لا غير بشكل يحرم الصناعة المصرية من إمكانيات التكامل العربي حيث يتطلب ذلك إجراء تعديلات جوهرية على هيكل الإنتاج الصناعي يحتاج تنفيذها إلى استثمارات ضخمة يصعب توفيرها لضمان تكامل العمليات التصنيعية في ظل اعتبار الـ15 دولة أوروبية كدولة واحدة عند اكتساب المنشأ مما يحتم أمرين:

- الأول : تفعيل دور الاتحاد الأوروبي في تقديم العون المالي الضروري لإجراء التعديلات الجوهرية في هيكل الصناعة المصرية للاستفادة من تراكم المنشأ.

- الثاني: أن يسمح اتفاق المشاركة بتعديل (المادة 4) من ما يعطي الفرصة لاكتساب المنشأ عن طريق ربط عمليات التكامل الصناعي بين مصر وغيرها من الدول في نطاق اتفاقية التجارة الحرة العربية.

– وينطوي رفض المفوضية الأوروبية على طلب مصر أن يتم تنفيذ آلية استرداد الرسوم الجمركية خلال كل الفترة الانتقالية ويسمح لها بالتخفيض على نتائج سلبية بالنسبة للاقتصاد المصري.

– توقع إحلال الواردات الأكثر تكلفة محل الواردات المعفاة للتصدير.

– خلق ميزة نسبية في المدى الطويل لكل من تونس والمغرب في مجال الغزل والنسيج والملابس والجلود والأحذية وذلك في ظل تزايد أنشطة المشاركة في الإنتاج وهو نشاط كبير حاليا في الدولتين ويتوقع أن يزدهر بعد سريان الاتفاقيات.

– بعد دخول الاتفاق حيز النفاد وتطبيق مصر لمعدل رسم جمركي 10% على المنتجات الواقعة في الفصول 59 إلى 63 وهي التي تضم جميع أصناف المنتجات النسيجية سواء الغزل أو المنسوجات

[1]– السيدة فادية محمد عبد السلام، ندوة اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية، (المضمون والآثار المحتملة)، اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، تونس، 25، 26 جوان، 2002، ص ص 73–74.

أو الملابس أو المنتجات المشابهة أن ترتفع تكلفة الصادرات نظرا لعدم استفادة المصدرين من الإعفاء الجمركي على المكونات.

– إصرار الإتحاد الأوربي على عدم منح مصر استثناء انتقالي مؤقت من قواعد المنشأ حتى يسمح لصناعة الكساء وإكسسوارات الملابس بأن يصنعا من قماش بدلا من الغز ول وذلك تذرعا بحساسية هذا القطاع بالنسبة للمنتجين الأوروبيين ومنتجي البحر المتوسط من الغزول والأقمشة، ويتعين لتعويض الأضرار التي تلحق لصناعة المنسوجات والملابس أن يوفر الجانب الأوروبي تسهيلات تسويقية.

– نظرا لأن الاتفاقية تطبق على أساس تبادلي Recipracal فإن قواعد المنشأ ستطبق أيضا على منتجات الجماعة Eu ومن ثم فإن القواعد المتشددة للمنشأ ستفيد بشكل غير مباشر الأطراف المتعاقدة الأكثر تصنيعا التي يتوافر لديها الخبرات الكافية للتحقق من استيفاء شرط المنشأ (لدى جمارك الجماعة) وتحديد مصادر منشأ المدخلات والتي لن تكون مضطرة للحصول على المدخلات ذات المنشأ خارج الجماعة مما يشجع تدفق الاستثمارات إلى داخل الجماعة ولذلك كان من الضروري أن يتسع مفهوم المنشأ التراكمي فيما يتجاوز التراكم الثنائي مع الجماعة الأوروبية ليشمل الدول المجاورة ذات القاعدة الصناعية والطاقات الكامنة لتوسع.

هذا فضلا عن المشاكل المرتبطة بقواعد المنشأ والتي تجبر دول البحر المتوسط ومن ضمنها مصر إلى الدخول في أنشطة إنتاج أقل ملائمة من الأنشطة المستندة على تنوع مصادر الخدمات.

حيث أن تعريف المنشأ بدلالة العمليات المسبقة (مع النظام المنسق) سيمنح شركاء التجارة الأوروبية الأكثر تصنيعا حق تحديد العمليات التي تنمي وتطور داخل دول البحر المتوسط.[1]

الفرع الخامس : اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية

تنفيذا للسياسات المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي واسترشادا بإطار العمل المتعدد الأطراف الذي ينص عليه إعلان برشلونة و يهدف إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوب المتوسط عرض الاتحاد الأوروبي على كل الدول المقترح انضمامها لاتفاقيات الشراكة مشروعات متقاربة

[1]– فادية محمد عبد السلام، المشاركة الأورو عربية دراسة الحالة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 293–294.

المضمون لكنها تختلف في التفاصيل وقد وقع الاتحاد الأوروبي بالفعل اتفاقيات مشاركة كان أولها مع تونس ورغم النقائص التي عرفتها إلا انه كان هناك تقدم في بعض جوانب الشراكة الأورو– متوسطية.[1]

أوجه الاختلاف بين بعض اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية:

أوجه المقارنة	الاتفاقية الجزائرية	الاتفاقية المصرية	الاتفاقية التونسية	الاتفاقية المغربية
منطقة التجارة الحرة	حدد الاتفاق من المادة 1 فترة انتقالية أقصاها 12 سنة	يمكن أن تمتد من 12 إلى 16 سنة.	12 سنة	حدد الاتفاق فترة انتقالية أقصاها 12 سنة
فترة السماح لبعض السلع	لا توجد	6 سنوات	لا توجد	لا توجد
حظر رد الرسوم	بعد 6 سنوات من تنفيذ الاتفاقية	بعد 6 سنوات من تفنيد	4 سنوات	لا توجد
قاعدة تراكم المنشأ	مسموح بالاستخدام وفق شروط محدودة	مسموح بالاستخدام وفق شروط محدودة	مسموح بالاستخدام وفق شروط محدودة	مسموح بالاستخدام وفق شروط محدودة
المنافسة	احترام التوجيهات السياسية الأوروبية في هدا المجال	لا توجد التزامات قاطعة	التزام بتطبيق القواعد المتعلقة بالممارسات غير تنافسية بالسوق وتصرفات دوي السيطرة.	لا توجد التزامات قاطعة
الفترة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية	5 إلى 7 سنوات من بدء التنفيذ	4 سنوات من بدء التنفيذ	4 سنوات من بدء التنفيذ	5 سنوات من بدء التنفيذ

المصدر : اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي و البلدان محل الدراسة (الجزائر، مصر، تونس، المغرب)

[1]– مروش يوسف، إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، 2012، ص14.

* إن الفرق بيت التراكم القطري والتراكم المتعدد الأطراف أن هذا الأخير يتطلب مستندات أكثر من متطلبات التراكم القطري، فقد يتطلب من موردي المدخلات معلومات مفصلة في ظل التراكم المتعدد الأطراف، بينما في ظل التراكم القطري يكتفي بشهادة منشأ وتحديد أي شركة استوردت المدخلات.

من خلال الجدول (I-1) يتضح أن:

هناك اختلاف طفيف بين اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي فمثلا نلاحظ تفاوت في الفترة الانتقالية حيث تتضمن الاتفاقية الجزائرية والمغربية والتونسية الإزالة الفورية للقيود الجمركية عن السلع، أما مصر فقط تمتعت بأربع سنوات كفترة انتقالية أما فترة السماح في المغرب والجزائر وتونس لا توجد.

وفيما يخص قاعدة تراكم المنشأ (حيث يعتبر المنتج أو المكون الناشئ في احد الأطراف ناشئا في إقليم الطرف الأخر) فهو مسموح باستخدام وفق شروط محددة في كل الدول محل الدراسة واستفادة مصر من قاعدة التراكم القطري أي أن المواد التي لها صفة المنشأ في أي من الدول التي تحكمها منطقة التجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي(الأردن،المغرب، تونس، تركيا... الخ) شرط أن تكون بين مصر وهذه الدول اتفاقية تجارة حرة، بينما استفادت تونس، الجزائر، المغرب من قاعدة التراكم المتعدد أما الفترة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية فقد حدد في الجزائر من 5 إلى 7 سنوات من بدء التنفيذ أما مصر وتونس فحددت أربع سنوات.

- في المقابل إن الاتفاقية لم تتضمن أي التزامات قاطعة، على الاتحاد الأوروبي في اغلب المجالات ماعدا مجال حقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثالث: منطقه التجارة العربية الحرة

الفرع الأول : نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (CAFTA)

تاريخيا كانت البداية شهر أيلول سبتمبر لعام 1995 عندما اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراءة بإعداد مشروع برنامج تنفيذي اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الاقتصاديات العربية بمرتجى إقامة " منطقة تجارة حرة " عربية تتدفق ضمنها السلع العربية المنشأ بين الدول الأعضاء دون تمييز التجاري.

ولكن رسميا يعتبر يوم 19 شباط فبراير 1997 لحظة الفصل الزمنية التي اعتمد عندها المشروع عبر القرار رقم (1317) الذي نص على قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى بحلول 1 كانون الثاني / يناير 2008 يتم ضمنها التحرير الكامل للتجارة البينية السلعية العربية عبر جدول زمني بعشرة سنوات ابتدءا من 1 كانون الثاني/ يناير 1989.

وبتقليص تدريجي للحواجز الجمركية والرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بالنسبة 10% كل سنة من تلك التي كانت سائدة حتى تاريخ 31كانون الأول/ ديسمبر 1997، غير انه بحلول الألفية الثالثة وبالضبط يوم 12 أيلول/ سبتمبر 2001 وخلال دورة المجلس العادية الثامنة والستين وبقراره رقم (1317/1) ثم التوافق بين أعضاء المجلس على تقريب موعد الإلغاء الكلي للحواجز التجارية من بداية عام 2008 كما كان متفق عليه إلى 1 كانون الثاني/ يناير 2005 وفق التدرج الذي بدأ عام 1998 بنسبة 10% سنويا لترتفع النسبة, مند ذلك إلى 20% كل سنة حتى تصل إلى صفر مع دخول عام 2005.

وقد انضمت جميع الدول العربية إلى الاتفاقية ما عدا موريطانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر ويبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) لدول الأعضاء بالاتفاقية عام 2008 حوالي1.7 تريليون دولار تشكل 99% من التجارة الخارجية العربية ويبلغ إجمالي تجارتها البينية حوالي 164 مليون دولار.[1]

الفرع الثاني : أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.[2]
- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية وزيادة معدلات التجارة البينية العربية إلى معدلات تتناسب مع مستوى الروابط بين الدول العربية وإمكانياتها الكبيرة بالإضافة إلى تحرير الخدمات وتهيئة البيئة الاستثمارية العربية لجدب الاستثمارات والعمل على حل النزاعات التجارية والاستثمارية.

[1]– إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية– دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص ص73–74.

[2]– حبيب محمود، اثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في القطاع الزراعي في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد02، جامعة دمشق، سورية، 2007، ص165.

- قيام تكتل اقتصادي عربي يمكنه التعامل مع التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية ودخول اتفاقيات التجارة العالمية حيز التنفيذ اعتبارا من عام 1994.[1]

الفرع الثالث : مقومات نجاح منظمة التجارة العربية الحرة

رغم فشل وتعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة بسبب عدة عقبات فإن التوصل لإقامة منطقة تجارة عربية حرة يعد نقطة هامة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لتوفر عدة مقومات تخدم هذا المشروع العربي والتي تتمثل أهمها في ما يلي:

1. توفر الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك من أجل مواكبة التطورات في العالم والتي تتجه لإنشاء التكتلات الاقتصادية حيث عبرت قمت القاهرة لسنة 1996 بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي في ظل هذه المتغيرات التي تحيط بالعالم العربي.
2. إرساء أسس وقواعد " الجات" والتي عملت بدورها على تشجيع قيام التكتلات الإقليمية.
3. الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث أن تأسيس هذه المنطقة استند لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي أصبحت السند القانوني لهذا المشروع التكاملي.
4. السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري 1981 التي تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
5. تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.
6. تكوين التجمعات الاقتصادية العربية مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.
7. تشكل مناخ أكثر ايجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية بصفة عامة وتوفير قدر اكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها وذلك نتيجة لإنشاء عده مؤسسات مالية عربية في السنوات الأخيرة.
8. الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية.[2]
9. تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك.

---

[1]– محمود محمد فواز، سرحان أحمد سليمان، التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، ط1، مارس 2016.

[2]– قدي عبد المجيد، البحري عبد الله، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد02، جوان، 2012، ص357.

كما تجدر الإشارة إلى أن الالتزام التام بتطبيق بنود البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري من شأنه أن يعزز من إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتالي أهم حجز في طريق انجاز التكامل الاقتصادي العربي.[1]

الفرع الرابع: معوقات منطقة التجارة الحرة العربية

– على الرغم من أن العولمة ومسار نظام التجارة العالمي يشجعان على إقامة تكتلات اقتصادية و على تحرير اكبر للتجارة بين الدول، وعلى الرغم من أن المنطقة العربية تشكل سوقا هامة واقتصادات دولها أكثر تحررا الآن مما كانت عليه العقود الماضية إلا أن هناك عقبات موضوعية وأخرى سياسية وتنفيذية تؤثر على فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية.

وانطلاقها إلى آفاق أوسع ومن أهم الظروف الموضوعية التي تؤثر سلبا على تحرير التجارة السلعية، تشابه الهياكل الإنتاجية في الدول العربية وتركز صادراتها سواء في السلع الزراعية أو في إنتاج النفط والبتر وكيماويات الأمر الذي جعل نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة منخفضة ويتركز الجزء الأكبر منها في الصادرات النفطية والمنتجات الزراعية.

أما العامل الموضوعي الآخر فيتعلق بإرث الاستراتيجيات السابقة القائمة على حماية الصناعات الناشئة في ظل مبدأ إحلال الواردات فقد جرى في العديد من الدول العربية خلال العقود الماضية إقامة صناعات وحمايتها جمركيا وبقيود إدارية مختلفة ولكن الحماية التي يفترض أن تكون مؤقتة حتى تتأهل تلك الصناعات الناشئة، اعتبرت حقا مكتسبا حيث لم تعمل تلك الصناعات على تحسين منتجاتها وبقيت معتمدة على الحماية من المنافسة الخارجية (وأحيانا الداخلية) لذلك فان تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة العوائق غير الجمركية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة.

ومن العوامل التي ستؤثر سلبا على إقامة المنطقة وفعالياتها درجه تحرير قطاع النقل في ما بين الدول العربية إذ أن الجزء الأكبر من التجارة العربية تتم عبر المنافذ البرية حيث الإجراءات والقيود ووسائل التفتيش والتفريغ لا تزال من مخلفات النظم السابقة القائمة على التشكك والريبة وتقييد حركة التجارة والأفراد .

وبالتالي فان النقل البحري الذي تعتمد عليه تجارة الدول العربية من الخارج قد شهد تطورات ايجابية تساهم في زيادة درجة تنافس السلع الأجنبية مقابل السلع العربية المنشأ.

[1]– نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015، ص196.

- أما في مجال تحرير قطاع الخدمات فيبدو أن تباطؤ المفاوضات يعود إلى تداخل تحرير التجارة في الخدمات.
- أما العوامل المؤسسية والتنظيمية التي قد تعيق إقامة منطقه التجارة الحرة العربية فتعود إلى ضعف مؤسسات الجامعة العربية.[1]

المبحث الثاني:العلاقة بين قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الاورو-عربية والتجارة العربية البينية.

تمهيد:

سعت الدول الأوروبية مند الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبا إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية وقد دخلت هذه العلاقات لتمس مختلف الجوانب التجارية والمالية والتعاون العلمي والتقني وكان مؤتمر برشلونة والمنعقد سنة 1955 المبادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورو – متوسطية.

ومن بين المراحل التي مرت بها هذه العلاقة نجد:

المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو – مغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة

وقد مرت بمرحلتين:

* مرحلة الستينات التي استهدفت هذه الاتفاقية ترسيخ مستوى التدفقات التجارية وبالتالي فإن مضمون الاتفاقية يغلب عليها الطابع التجاري وتتعلق أساسًا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه)

* مرحلة السبعينات والتي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط فقد وجب توسيعها للمجالات التجارية والملف الاجتماعي (قضايا الهجرة).

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع بروتوكول مالي أيضا شملت الاتفاقيات الجانب التقني.

[1]– ماجد عبد الله المنيف، منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك، ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 21،23 نوفمبر، 2010، ص ص 14-16.

المطلب الثاني: مرحلة التعاون الأورو– مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانيات إيجاد مقارنة لسياستها المتوسطية تحت تأثير جملة من العوامل أهمها:

* التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي، ومن بين أهم الامتيازات التي منحتها المجموعة الأوروبية لدول العربية وغيرها من البلدان المتوسطية نجد: الإلغاء التام للرسوم الجمركية، إلغاء القيود الكمية على السلع، منح امتيازات تعريفية لبعض المنتوجات الزراعية.

المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأورو – مغاربية

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة سنة 1955، ثم تطور فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية حيث تبنت إسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي.

– إن الدعوة الأوروبية بعقد المؤتمر ترجع أساسا للتخوف الأوروبي من احتمال فقدان مركزه في السلم القوة الدولية وتأثير مصالحه الإستراتيجية في العالم أما الدول العربية وافقت على حضور المؤتمر لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.[1]

وتعتبر قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية أحد أهم المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية كما وأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي.

ويذكر أن قواعد المنشأ العربية العامة لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت نسبة 40% كقيمة مضافة للسلع المنتجة عربيا.

كما تحكم التجارة العربية البينية اتفاقية لتجارة الحرةGAFTوالتي يتضمن لذلك اتفاقية خاصة بقواعد المنشأ الذي يضمن تطبيقي منطقة التجارة العربية الحرة.

[1]– زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية– المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، 2010–2011، ص ص 38–49.

قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأورو –عربية وضعت بطريقة أسس تتماشى ومعايير المنشأ المعتمدة من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي ومن هنا تكتسي قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة أهمية وتلعب دور مهم في تنمية التجارة العربية البينية لما تحتويه من إمكانيات لتطبيق مفهوم الشراكة في المنشأ بحيث تستفيد الصناعة والتجارة العربية منها.

فالعلاقة مهمة بين قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والتجارة العربية البينية.

المبحث الثالث :الأدبيات التطبيقية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع قواعد المنشأ، الشراكة الأورو عربية، التجارة العربية البينية، منطقة التجارة الحرة في مذكرات التخرج لمرحلة الماجيستر والدكتوراه على مستوى كليات العلوم الاقتصادية والتسيير في الجامعات الجزائرية من بينها:

1- "بلقاسم طراد"، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي "دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي" رسالة ماجيستير بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، حيث تدور إشكالية الدراسة حول كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن حجم التجارة العربية البينية ازداد بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد على10% في أحسن الأحوال.

2- "لبعل فطيمة"، المناطق الحرة المشتركة ودروها في تنمية التجارة العربية البينية "رسالة ماجيستر بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، حيث تدور إشكالية الدراسة حول ما هو دور المناطق الحرة العربية في تنمية التجارة العربية البينية ومن أهم النتائج التي توصلت إليه أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تساهم إلى حد كبير في تعميق الأداء التكاملي لدول العربية وهذا راجع إلى جملة من المعوقات.

3- "نجاح منصري" أثر اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، حيث تدور إشكالية الدراسة حول كيف تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية على التجارة العربية البينية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قيام منطقة التجارة العربية الحرة من شأنه خلق امتيازات هامة

لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، حيث أن زيادة حجم السوق أمام السلع تساعد في إعادة توسيع وتحسين استغلال الموارد العربية وفق قوانين الميزة التنافسية.

4- "زكري مريم" البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية- المغاربية، رسالة ماجيستير بكلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011، حيث تدور إشكالية الدراسة حول طبيعة العلاقات الاقتصادية الأوروبية والمغاربية القائمة بين ضفتي المتوسط في ظل عدم التكافؤ بينهما وبين توجهاتها المستقبلية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة لم تنجح اتفاقيات تعاون خلال السبعينات أو السياسة المتوسطية المتجددة للإتحاد الأوربي في تنمية الاقتصاديات العربية فحسب بل تسببت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوروبية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

أجمعت الدراسات السابقة على الدور الهام لشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على التجارة العربية البينية حيث تنوعت اهتمامات الدراسات السابقة على سبيل المثال "بلقاسم طراد" فقد كان الهدف من هذه الدراسة محاولة الوقوف على التجارة العربية البينية ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي، أما "لبعل فطيمة" فقد كان الهدف من دراستها واقع التجارة العربية البينية ، "نجاح منصري" كان الهدف منها الأثر المترتب لتوقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى كخطوة أولى للوصول إلى درجات عليا من التكامل الاقتصادي العربي

فما ميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات أن أغلب الدراسات تتناول دور المناطق الحرة في تنمية التجارة العربية البينية

لكن هذه الدراسة لم تقتصر فقط على التجارة العربية البينية وإنما حاولت ربط قواعد المنشأ باتفاقيات الشراكة الأورو- عربية وأثرها على التجارة العربية البينية وهي منطقة لتجارة الحرة بين الدول العربية والمتوسطية وقواعد التجارة العربية البينية، التي تحكمها هي الأخرى اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة في ظل قواعد منشأ عربية تتماشى وتلك المطبقة في تجارة الدول العربية مع الدول الأوروبية.

كذلك في الجانب التحليلي كانت إحصائيات الدراسة حول التجارة الخارجية الإجمالية والتجارة العربية البينية خلال الفترة 2000-2010 أما هذه الدراسة فكانت الفترة من 2013-2017.

خلاصة الفصل الأول:

تعد قواعد المنشأ معايير أو مقاييس تستخدم لتحديد "المنشأ الوطني" للمنتجات أو المكان الذي صنعت فيه وتصدر كل دولة القواعد والمعايير التي تتضمن طريقة تحديدها للبلد الذي يعد منشأ لسلعة معينة وقد تكون تلك القواعد عامة تطبق على جميع البلدان وعلى جميع السلع بدون تمييز أو خاصة يقتصر تطبيقها على بلدان محددة ترتبط باتفاقيات أفضليات تجارية مع تلك الدولة.

وتختلف تلك القواعد من دولة إلى أخرى أو من مجموعة اقتصادية أو تجارية لأخرى وذلك تبعا للقوة الاقتصادية والسياسية لكل دولة ومن تعريف قواعد المنشأ وأهم معايرها التي تدل على عدم كفاية وكفاءة تلك المعايير لإثبات "المنشأ الوطني للسلع" وأنها جميع تعاني من قصور وضعف وبالتالي فقد تسبب مشاكل وتعقيدات لا حصر لها أثناء تطبيقها في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية كذلك مما سبق نلاحظ أن اتفاقيات الشراكة للدول الجزائر، تونس، المغرب، مصر، جاء كنتيجة لعوامل سياسية واقتصادية جمعت هذه الدول بدول الإتحاد الأوروبي، وبالتالي هي كما يراها الجانبان تتويج لروابط تقليدية ومصالح مشتركة متينة خاصة وأن الانفتاح على الخارج والاندماج في الاقتصاد العالمي يشكل جوهر الخطط التنموية المعتمدة.

الفصل الثاني:
انعكاسات قواعد المنشأ الأورو عربية على التجارة العربية البينية

تمهيد:

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية والتغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارة الدولية و تنامي تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية تعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لمساعدة خطط التنمية العربية عبر توفير مستلزمات الإنتاج والتنمية بشكل عام من موارد مادية و تمويلية عبر تعظيم فرص الاستفادة من التبادل التجاري مع دول المنطقة والعالم من خلال اتفاقيات ثنائية و إقليمية ودولية وبرامج مشتركة لتمويل و ضمان التجارة العربية.

هذا وتلعب التجارة البينية تنمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل وكمصدر للتمويل و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وفي تقوية العلاقات العربية و هدا تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وأمام الظروف الدولية و الإقليمية الحالية وما يواجه تنمية التجارة العربية البينية من معوقات أصبحت من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها ومن أجل معرفة واقع التجارة العربية البينية ومدى أهميتها وتطويرها في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو الأمام، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية.

المبحث الثاني: التجارة العربية البينية في ظل قواعد المنشأ الأورو– عربية.

المبحث الثالث:دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية:

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منطقة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات اقتصادية دولية و إقليمية فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية و التكتلات الإقليمية فأصبح دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لا بد منه.

المطب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية:

تعتبر التجارة الخارجية العربية ضرورة ملحة في ظل التطورات الدولية الراهنة و سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور حجم التجارة الخارجية العربية و أهم الدول العربية المساهمة في التجارة الخارجية.

الفرع الأول: تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة 2010-2017 :

الجدول رقم 2/I : تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة من 2010-2017

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة الصادرات العربية	902.9	1199.6	1322.1	1316.3	1229.6	832.5	785.6	955.5
قيمة الواردات العربية	651.4	734.8	813.8	860.6	889.3	830.9	794.4	808.1

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات:2014، 2015، 2017 ص ص 197، 227، 154(الفصل الثامن)

تشير إحصائيات الجدول رقم (02) إلى أن التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2013 سجلت أعلى قيمة لها لتصل حوالي 2176.9 مليار دولار.

بينما تراجعت خلال عام 2014 لتصل إلى 2118.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 2176.9 مليار دولار عام 2013 وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات العربية بحوالي 6.6% لتبلغ حوالي 1229.6 مليار دولار عام 2014 مقارنة ب 1316.3 عام 2013 .

أما في سنة 2015 فقد بلغت حوالي 1663 مليار دولار مقارنة ب2118.9 مليار دولار سنة 2014 محققة نسبة انخفاض بلغت 21.5% والسبب يعود لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية لتصل إلى حوالي 832.5 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع نحو 1229.6 مليار دولار عام 2014 بنسبة 32.3%

أما في سنة 2017 فقد بلغت حوالي 1764 مليار دولار مقارنة مع 1580 مليار دولار سنة 2016 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.6% بما يعكس ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية إلى 955.5 مليار دولار عام 2017 مقارنة ب 785.6 مليار دولار سنة 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 21.6% عام 2016 .

ويرجع السبب وراء انخفاض الصادرات العربية إلى التدهور في الأسعار العالمية للنفط .

بالنسبة للواردات الإجمالية السلعية العربية فقد شهدت زيادة بنحو 03.3% لتصل إلى 889.3 مليار دولار عام 2014 مقارنة بحوالي 860.6 مليار دولار عام 2013 .

في سنة 2015 شهدت انخفاض بنحو 7.2% لتبلغ قيمة 830.9 مليار دولار مقارنة مع نحو 889.3 مليار دولار سنة 2014 .

أما في سنة 2017 فقد شهدت ارتفاعا طفيفا بنحو 1.7% لتصل إلى 808.1 مليار دولار في سنة 2017 مقارنة مع 794.4 مليار دولار سنة 2016.

الفرع الثاني: أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية:

الجدول رقم 3/I : أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية لسنة 2017

الدول المصدرة	القيمة (مليار دولار)	% من الإجمالي
الإمارات	359.544	37.63
السعودية	221.835	23.22
قطر	83.555	8.74
العراق	57.559	6.02
الكويت	54.916	5.75
باقي الدول العربية	178.09	18.64
إجمالي الدول العربية	955.494	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على **صندوق النقد العربي** ،تقرير الاقتصاد العربي الموحد لسنة 2017.ص370.

يبين الجدول رقم (3) أهم الدول المساهمة في التصدير في التجارة الخارجية على المستوى الفردي لسنة 2017 ومن خلال هذا الجدول تبين لنا أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية الخارجية الإجمالية بنسبة 37.63% من إجمالي الدول العربية لسنة 2017 تليها كل من السعودية بنسبة 23.22% ثم تأتي في المرتبة الثالثة قطر بنسبة 08.74% ثم تأتي العراق بنسبة ضعيفة 06.02% لتأتي في الأخير الكويت ب05.75% .

الفرع الثالث:أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية

جدول رقم 04/I :أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية لسنة 2017

الدول المستوردة	القيمة (مليار دولار)	% من الإجمالي
الإمارات	268.000	33.16
السعودية	134.519	16.65
مصر	66.191	8.19
الجزائر	46.129	5.71
المغرب	45.120	5.58
باقي الدول العربية	248.135	30.71
إجمالي الدول العربية	808.094	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد,سنة2017.ص370

-يبين الجدول رقم(4)أهم الدول المساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية على المستوى الفردي لسنة 2017 ومن خلال هذا الجدول تبين لنا أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية الإجمالية بنسبة 33.16% من إجمالي الدول العربية لسنة 2017 تليها كل من السعودية بنسبة 16.65% ومصر بنسبة 08.19% والجزائر و المغرب بنسبة 5.71% و5.58% على التوالي أي بنسبة ضعيفة مقارنة مع السعودية و الإمارات

المطلب الثاني: اتجاه التجارة الإجمالية العربية

الجدول رقم I/5 : اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2017

المنطقة	الصادرات العربية الإجمالية				معدل التغير 2017 (%)	الواردات العربية الإجمالية				معدل التغير 2017 (%)
	القيمة (مليار دولار)		% من الإجمالي			القيمة (مليار دولار)		% من الإجمالي		
	2016	2017	2016	2017		2016	2017	2016	2017	
الاتحاد الأوروبي	98.623	104.962	12.6	11.0	6.4	225.676	221.614	28.4	27.4	–1.8
الولايات المتحدة	37.148	41.451	4.7	4.3	11.6	69.43	67.275	8.7	8.3	–2.8
إجمالي آسيا	337.811	394.155	43.0	41.3	16.7	305.708	306.091	38.5	37.9	0.1
اليابان	50.735	58.823	6.5	6.2	15.9	25.287	24.832	3.2	3.1	–1.8
الصين	78.548	90.577	10.0	9.5	15.3	130.927	128.177	16.5	15.9	–2.1
باقي دول آسيا	208.528	244.755	26.5	25.6	17.4	149.495	153.082	18.8	18.9	2.4
الدول العربية	96.328	106.461	12.3	12.3	10.5	102.506	112.140	12.9	13.9	9.4
باقي دول العالم	215.722	308.465	27.5	27.5	43	91.291	100.974	11.5	12.5	10.6
إجمالي العالم	785.6	955.494	100	100	21.6	794.394	808.094	100	100	1.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.ص371

الشكل رقم 01:اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2017

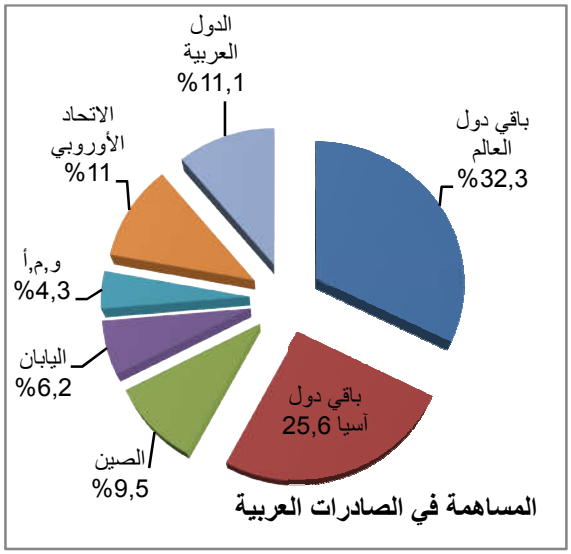

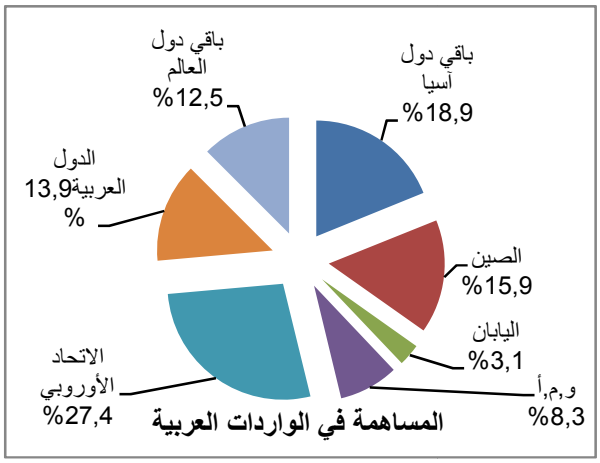

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الجدول رقم 05 و**صندوق النقد العربي** ص 156.

–من خلال الجدول رقم (05)والشكل رقم (01) نلاحظ أن هناك رغم الاتجاهات العالمية نحو العودة إلى الحمائية إلا أن التجارة السلعية العالمية شهدت انتعاش مخالف لكافة التوقعات فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسبة 21.6% مقارنة مع مستوياتها السابقة خلال عام 2016 جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية العربية المنتهجة إلى كافة التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 6.4% للاتحاد الأوروبي، 11.6% للولايات المتحدة، اليابان 15.9% ،والصين بنحو 15.3% وباقي دول آسيا 17.4% بينما ارتفعت لباقي دول العالم بنحو 43% وسجلت الصادرات العربية ارتفاعا بنسبة 10.5% مقارنة بالعام السابق.

– فيما يتعلق بمساهمة حصص مختلف الشركاء التجاريين الرئيسين في الصادرات العربية ارتفعت حصة باقي دول العالم لتبلغ 32.3% في حين انخفضت حصة كل من الاتحاد الأوروبي و الدول العربية والولايات المتحدة لتبلغ 11% و 11.1%، 4.3% على التوالي كما تراجعت حصة كل من اليابان والصين لتبلغ حوالي 6.2% و9.5% على الترتيب خلال عام 2017.

– فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2017 فقد انخفضت الواردات بنسب ضئيلة مع معظم الشركاء التجاريين حيث سجلت انخفاضا مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة و اليابان والصين في حين حققت الواردات ارتفاعا مع كل من الدول العربية وبقية دول العالم بنسب 9.4% و10.6% ونتيجة لتلك التغيرات سجلت واردات الدول العربية عام 2017 نسبة ارتفاع بلغت 1.7% مقارنة بالعام السابق.

-وعلى مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2017 فقد استحوذت باقي دول العالم 12.5% واستمرت آسيا إحدى أهم وجهات الواردات العربية و استأثرت بنسبة بلغت 37.9% وبلغت حصة الصين وحدها نحو 15.9% واليابان ب 3.1% من إجمالي الواردات العربية كما سجلت حصة الاتحاد الأوروبي نسبة 27.4% وسجلت و.م.أ نسبة 8.3% أما حصة الواردات العربية من الدول العربية فقد سجلت نسبة 13.9%.

المطلب الثالث:الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

الجدول رقم I/6 :الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية لسنة 2017 (نسبة مئوية)

السلع	هيكل الصادرات		هيكل الواردات	
	% من الإجمالي 2016	% من الإجمالي 2017	% من الإجمالي 2016	%من الإجمالي2017
السلع الزراعية	7.8	7.7	19.2	18.9
الوقود والمعادن	58.7	60.1	13.2	13.8
المصنوعات	30.7	30.5	65.9	66.1
سلع غير مصنفة	2.4	2.0	2.1	1.5
إجمالي الدول العربية	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.ص372

الشكل 02: الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية لسنة 2017

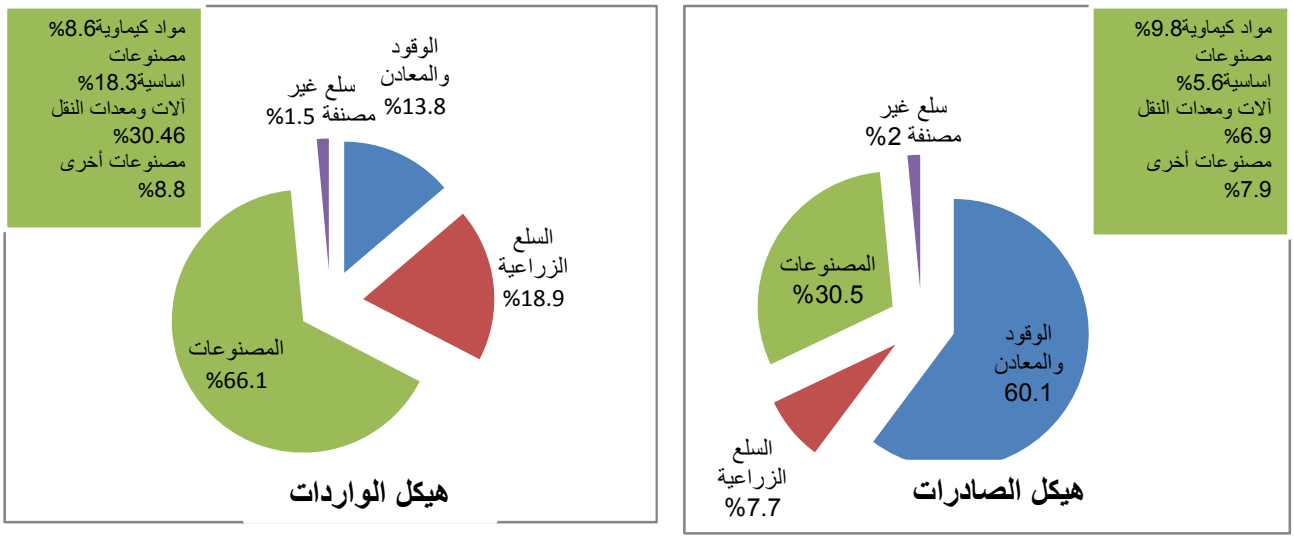

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي** لسنة 2017 ومعطيات الجدول ص 157.

يتضح من خلال الجدول رقم(06)والشكل (02)أن فئة الوقود و المعادن استأثرت بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 58.7% في 2016 إلى 60.1% سنة 2017

أما حصة المصنوعات فقد انخفضت، الأهمية النسبية للمصنوعات ومعدات النقل من 30.7% سنة 2016 إلى 30.5% سنة 2017 كما انخفضت الأهمية النسبية للسلع الزراعية لتبلغ حوالي 7.7% سنة 2017 مقارنة بالعام السابق.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية حيث زادت حصتها من 65.9% سنة 2016 إلى 66.1% سنة 2017 وبالمقابل ارتفعت حصة الوقود والمعادن إلى 13.8 % سنة 2017 مقارنة بالعام السابق، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد انخفضت من 18.9% سنة 2017 مقارنة ب 19.2% سنة 2016.

المبحث الثاني:التجارة العربية البينية في ظل قواعد المنشأ الأورو عربية:

انطلاقا من أهمية التجارة الخارجية ودورها في ربط الاقتصاديات والمجتمعات ومساعدتها على النمو والتطور وإلى جانب تأثيراتها المتعددة على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي جعل التجارة العربية البينية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات.

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية:

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية و سنتطرق في هذا المطل إلى تطور حجمها وأهم الدول العربية المساهمة فيها

الفرع الأول: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة 2010-2017

الجدول رقم I/7: تطور حجم أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2010-2017

القيمة:مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات البينية العربية	91.4	103.9	111.0	114.7	121.8	108.1	96.3	106.5
الواردات البينية العربية	83.7	100.1	110.5	116.6	122.1	111.9	102.5	112.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي** ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2017،2015،2014 ص ص 160،235،205 (الفصل الثامن)

-تشير إحصائيات الجدول رقم (07) إلى أن التجارة البينية السلعية العربية خلال عام 2014 سجلت أعلى قيمة لها لتصل حوالي 243.9 مليار دولار وهذا في ظل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية مقابل 231.3 مليار دولار خلال العام السابق

ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبة قدرها 6.2% لتبلغ حوالي 121.8 مليار دولار مقارنة مقارنة مع نحو 114.7 مليار دولار بنسبة 3.3%

-في عام 2015 تأثر أداء التجارة العربية البينية وذلك بتواصل الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط العالمية والظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة و أثرها على حركة التجارة بين الدول العربية و نتيجة لذلك فقد تراجعت قيمة التجارة البينية العربية لتصل إلى 220 مليار دولار سنة 2015 مقابل حوالي 243.9 مليار دولار خلال العام السابق

-في عام 2017 ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية بنسبة ضئيلة جدا وهذا مقارنة مع سنة 2016 لتصل إلى نحو 218.6 مليار دولار مقارنة مع 198.8 مليار دولار محققة خلال العام السابق ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبة قدرها 10.5% لتبلغ حوالي 106.5 مليار دولار مقارنة مع 96.3 مليار دولار سنة 2016 بنسبة 10.9-%

بالنسبة للواردات انخفض معدل نمو الواردات البينية ليبلغ نحو 4.7% سنة 2014 مقارنة مع 5.5% مسجلة عام 2013

في عام 2015 انخفضت الواردات البينية بحوالي 8.6-%عام 2015 مقارنة مع سنة 2014 كما ارتفعت سنة 2017 بنسبة بلغت حوالي 9.4% مقارنة مع 8.4-% سنة 2016.

الفرع الثاني : أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية

الجدول رقمI/8 :أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية لسنة 2017

الدول المصدرة	القيمة (مليار دولار)	من الإجمالي%
السعودية	37.9311	35.6
الإمارات	24.2345	22.8
مصر	9.4264	8.9
عمان	6.7904	6.4
البحرين	4.9757	4.7
باقي الدول العربية	23.103	21.70
إجمالي الدول العربية	106.4611	100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 ص 373.

يوضح لنا الجدول رقم (08) نسبة التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2017 ومن خلاله يتضح لنا أن السعودية هي أول دولة عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية بنسبة 35.6% تليها كل من الإمارات بنسبة 22.8% ومصر بـ 8.9% عمان بنسبة 6.4% وأخيرا البحرين 4.7%.

الفرع الثالث: أهم خمس دول عربية مساهمة في الإستيراد في التجارة العربية البينية

الجدول رقمI/9: أهم خمس دول عربية مساهمة في الإستيراد في التجارة العربية البينية لسنة 2017

الدول المستوردة	القيمة مليار دولار	من الإجمالي%
الإمارات	26.1056	23.28
السعودية	16.8835	15.06
عمان	13.0556	11.64
العراق	10.002	8.92
مصر	9.8301	8.77
باقي الدول العربية	36.2633	32.34
إجمالي الدول العربية	112.1461	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 ص 373

يوضح لنا الجدول رقم (09)نسبة التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2017 ومن خلاله يتضح لنا أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية بنسبة 23.28% من إجمالي الدول العربية لسنة 2017 تليها كل من السعودية بنسبة 15.06% وعمان بنسبة 11.64% ثم العراق ومصر بنسبة 8.92% و8.77% على التوالي.

المطلب الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية

الفرع الأول:نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية

الجدول رقم I/10: نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية للفترة 2010-2017

البنود	حصة الصادرات البينية															
	القيمة (مليار دولار)								(%) من إجمالي الصادرة العربية							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات العربية	902.9	1199.6	1322.1	1316.3	1229.16	1832.5	785.6	955.5	10.8	8.7	8.4	8.7	9.9	13	12.3	11.1
إجمالي الصادرات العربية البينية	97.4	103.9	111	114.7	121.8	108.1	96.3	106.5	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2014-2015-2017، ص.ص.374،506،483.

تشير إحصائيات الجدول رقم(10) إلى أن الصادرات العربية البينية لا تمثل إلا قدر متدني من إجمالي الصادرات العربية فلم يتجاوز متوسط مساهمتها في إجمالي الصادرات العربية إلا حوالي 10.4% خلال الفترة 2010-2017 وهذه نسبة متدنية.

ويعزى هذه الاتجاه إلى أن اتجاه نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية إلى الانخفاض من سنة 2010 بنسبة 10.8 إلى غاية8.4% سنة 2012 لتتجه من جديد إلى الارتفاع سنة 2013 لتستقر في حدود 13% سنة 2015 لتتجه من جديد إلى الانخفاض لتصل إلى حوالي 11.1%.

الفرع الثاني:نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية

الجدول رقم I/11 : نسبة الوردات البينية العربية إلى إجمالي الوردات العربية للفترة 2010-2017

البنود	حصة الواردات البينية															
	القيمة (مليار دولار)								(%) من إجمالي الواردات العربية							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الواردات العربية	651.4	734.8	813.8	860.6	889.3	830.9	794.4	808.1	12.9	13.6	13.6	13.6	13.7	13.5	12.9	13.9
إجمالي الواردات العربية البينية	83.7	100.1	110.5	116.6	122.1	111.9	102.5	112.1	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي،** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2014، 2015، 2017، ص.ص. 483، 506، 374

تشير إحصائيات الجدول رقم (11) إلى أن الواردات العربية البينية تمثل قدر متوسط من إجمالي الواردات العربية فقد تجاوز متوسط مساهمتها في إجمالي الواردات العربية إلى نحو 13.5% خلال الفترة 2010-2017 وهذه نسبة متوسطة مقارنة مع 10.4%.

ويعزي هذا الاتجاه إلى أن اتجاه نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية إلى الانخفاض سنة 2010 بنسبة 12.9% ليبقى بنسبة ثابتة ومستقرة خلال الفترة 2011 إلى غاية 2015 بنسبة تتراوح بين 13.5% إلى 13.6% لتتجه من جديد إلى الانخفاض من سنة 2015 بنسبة 12.9% لترتفع من جديد سنة 2017 بنسبة 13.9% والتي كانت أعلى نسبة طول الفترة 2010-2013

* من خلال الجدول رقم (10) والجدول رقم (11) نلاحظ أن إجمالي الواردات العربية البينية بالنسبة إلى إجمالي الواردات العربية في تحسن ملحوظ طول الفترة 2010 إلى غاية 2017 وهذا مقارنة مع إجمالي الصادرات العربية البينية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات العربية الذي يلاحظ انخفاض مستمر خاصة في الفترة 2011-2013 ليبدأ في تحسن تدريجي خلال الفترة 2015 إلى 2017.

المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

الجدول رقم 12 يمثل الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية خلال للفترة 2010-2017.

السلع	القيمة (مليار دولار)								(%) من إجمالي الواردات العربية							
%من الإجمالي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السلع الزراعية	21.9	21.7	18.9	20.9	22.1	20.3	19.8	19.6	20.9	20.6	15.7	16.1	18.6	17.5	21.2	20.8
الوقود والمعادن	23.3	23.9	27.1	26.2	21.5	18.2	15.9	16.1	26.8	26.9	35.3	35.1	33.9	28.9	24.1	25.3
المصنوعات	48.5	49.1	47.3	46.2	50.7	55	59.6	60.2	47	47.3	44.1	44.3	43.3	46.5	46.1	46.1
سلع غير مصنفة	6.3	5.5	6.7	6.7	5.8	6	4.9	4.3	5.3	4.8	4.9	4.1	4.2	7.3	8.6	8
إجمالي الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة 2010-2017 ص،ص، ص، 487، 510، 378.

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية للفترة 2010-2017 إلى تراجع حصة السلع الزراعية والوقود والمعادن بينما تزايدت حصة المصنوعات.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية للفترة من 2010-2014 في زيادة مستمرة لحصة كل من السلع الزراعية والمصنوعات في حين انخفضت حصة الوقود والمعادن والسلع الغير مصنفة في إجمالي الصادرات البينية، فقد ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 22.1% عام 2014 مقارنة مع مستوى 20.9% خلال العام السابق.

ويعزى الارتفاع في حصة السلع الزراعية إلى الانخفاض الملموس لمجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية خلال عام 2014 والتي بلغت حوالي 21.5% مقابل حصة قدرها 26.2% خلال عام 2013 وذلك نتيجة للتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية لنفط خاصة خلال عام 2014 كما زادت حصة المصنوعات والتي سجلت أكبر حصة في الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 50.7 عام 2014 مقارنة مع 46.2% في 2013.

في عام 2015 انخفضت حصة كل من السلع الزراعية الوقود المعدني والمعادن الأخرى بينما ارتفعت نسبة مساهمة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية فقد تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من 22.1 لتصل إلى نحو 20.3% سنة 2015 كما تراجعت حصة مجموع الوقود المعدني خلال سنة 2015 لتبلغ حوالي 18.2% مقابل حصة قدرها 21.5% سنة 2014 هذا في حين شهدت حصة المصنوعات التي تمثل أكبر حصة في الصادرات البينية ارتفاعا خلال سنة 2015 بنسبة 55% مقارنة مع 50.7% سنة 2014.

في عام 2017 ارتفعت حصة كل من الوقود والمعادن والمصنوعات بينما تراجعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية فقد انعكس التحسن الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2017 على تزايد حصة الوقود في الصادرات البينية لتصل إلى 16.1% مقارنة مع حصة قدرها 15.9% خلال سنة 2016، أما المصنوعات فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية حيث زادت لتبلغ حوالي 60.2% خلال عام 2017 مقارنة مع 59.6% خلال العام السابق في حين سجل نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية تراجعًا من مستوى 19.8% عام 2016 ليصل إلى نحو 19.6% عام 2017.

بالنسبة للواردات فيلاحظ أنها رغم هذه الاختلافات إلا أن البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية للفترة 2010-2017 أن الحصص الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وهي نفس الاتجاهات التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات.

بالرغم من أن قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو عربية على المستوى النظري يعطي ميزة إيجابية لتجارة العربية البينية خاصة في مجال تراكم المنشأ خاصة بالنسبة للمنتوجات الصناعية، كما أن قواعد المنشأ الأورو عربية تتيح أيضا تنمية وتطوير (أي تأثير إيجابي) على التجارة العربية البينية لأنها لا تشرط 40% من المكون الوطني كما أنها تتماشى والمعايير الأوروبية في مجال المنشأ إلا أن انخفاض الأهمية النسبية لتجارة العربية البينية، يقل من الاستفادة من قواعد المنشأ في أتفاق الشراكة لتنمية التجارة العربية البينية.

المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

تعود أسباب تدني التجارة العربية البينية إلى عوامل سياسية واقتصادية وهيكلية وجغرافية وإدارية وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية ولاشك أن إزالة عوائق التجارة العربية البينية سيساهم في تطويرها.

المطلب الأول :معوقات التجارة العربية البينية

تنقسم معوقات التجارة العربية البينية إلى معوقات داخلية و أخرى خارجية وهي تؤثر سلبا على نمو التجارة العربية البينية.

الفرع الأول: المعوقات الداخلية

هي مجموعة من الوسائل الداخلية الهيكلية و الإجراءات الاقتصادية و الإدارية و السياسات التي تؤثر سلبا على نمو التجارة العربية البينية وتحول دون تحقيق مزايا السوق العربية الواحدة بامتدادها الواسع وتنوعها السلعي ونذكر منها:

- تشابه الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي في الدول العربية أدى لحدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض وأدى أيضا لتشابه في الصناعات التصديرية إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية ،ما جعل الاقتصاديات العربية تفتقر لتشكيلة واسعة من المنتوجات ما دفعها للتوجه إلى الدول الأجنبية ،ذات القواعد الإنتاجية القوية و المتنوعة على حساب التجارة البينية العربية .

- –الهيكل السلعي للتجارة العربية حيث ترتكز الصادرات العربية في المواد الأولية(بترول، غاز، قطن...) التي تجد أسواق استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا،اليابان،الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك طبيعة الواردات العربية المتمثلة في المواد الغذائية والمنتجات الصناعية وهي سلع تنتج بكميات غير كافية أو لا تنتج بالأقطار العربية،ما يعكس ضعف التجارة العربية البينية .
- السياسيات الاقتصادية التجارية التي اتبعتها الدول العربية كسياسة إحلال الواردات والتي كانت الهدف منها تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها الخارجية وتخفيض درجة اعتمادها على السوق الخارجية في تلبية حاجاتها الاستهلاكية لكن ترتب على هذه السياسة تزايد استيراد السلع الإنتاجية الوسيطية و أنماط التكنولوجيا اللازمة لها، وبالتالي تكريس ظاهرة الاعتماد على الخارج من جانب ومن جانب آخر تكريس تجزئة السوق العربية إلى سلع محلية ضيقة
- سياسة تشجيع الصادرات والتوجه إلى الأسواق الدولية والتي اعتمدت على قيام صناعات حديثة ذات كثافة رأسمالية وقد كانت الصناعات النفطية في مقدمتها و المتتبع لهذه السياسات خصوصا في الصناعات البتر وكيماوية التي أقيمت مؤخرا لا يستطيع أن يرى فيها إلا عائقا لتنمية التبادل التجاري العربي لأن الدول العربية ليست مستهلكة لمنتجات هذه الصناعات كما أنها ليست منتجة للتقنيات اللازمة لها بمعنى أن هذه السياسة لم تخدم الدول العربية وسوف تزيد تبعيتها للاقتصاديات العربية.
- أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية حيث تفاقم الطلب على السلع الكمالية وذات الجودة العالية والتي تتميز بها السلع الأجنبية وعزز هذا الاجتهاد الدعاية و الإعلام وأنشطة الترويج التي قامت الشركات الأجنبية المنتجة لهذه السلع ومع تخلي الدول العربية عن سيطرتها على تجارتها الخارجية لأجل اعتمادها سياسات الانفتاح،إضافة لحالات الإغراق التي تعرضت لها بعض الأسواق العربية فقدت بعض المنتجات العربية أو كلها وخاصة الصناعية منها أسواقها التقليدية بالمنطقة تحت وطأة منافسة السلع الأجنبية،التي تدخل بأسماء و علامات تجارية متعددة و متجددة والتي تتناسب مع الأنماط الاستهلاكية المتجددة .
- غياب أو ضعف خدمات الاتصال بين الأسواق العربية مقابل تطورها مع بعض الدول الأجنبية بمساعدة بعض الشركات العالمية،الأمر الذي ترتب عليه سهولة الاتصال بالأسواق الأجنبية عن الاتصال ببعضهم البعض.
- ضعف قنوات التمويل المحلية والإقليمية مما شك فيه أن القنوات المحلية المتمثلة في الجهاز المصرفي وسوق رأس المال تعتبر من أهم روافد تمويل الأنشطة التجارية الخارجية و الإقليمية، هذا إلى جانب أهمية دور البنوك الوطنية أو المشتركة في إصدار خطابات الضمان لتسوية مدفوعات هذا النشاط، إلا أن ضعف الطاقة التمويلية وتفشي الروتين والتعقيدات الإدارية خصوصا

من جانب بنوك القطاع العام في بعض الدول العربية أدى لصعوبة قيام البنوك وشركات الأموال بتمويل هذه الأنشطة التبادلية بين الدول العربية ،كما أن البنوك الإسلامية الإقليمية لم تستطع أن تسد الفجوة التمويلية و الإدارية وذلك لاختلاف السياسات النقدية و أيضا الأنظمة المصرفية لمختلف الدول العربية من ثم أدى ذلك إلى ضعف الدور المصرفي في تحقيق الدور المطلوب منه لتمويل و زيادة المعاملات التجارية البينية العربية .

- ضعف مرونة خدمة النقل العربية و يعتبر هذا العامل من أهم معوقات التجارة العربية البينية لأن النقل هو خدمة إنتاجية محورية في عمليات التبادل السلعي و الخدمي سواء على المستوى المحلي أوالإقليمي أو العالمي ،لأن تكلفة النقل من أهم محددات السعر النهائي للسلعة بمعنى أن زيادة هذه التكلفة من شأنه زيادة سعر السلع أو الخدمة وبالتالي تخفيض قدرتها التنافسية وانخفاض الطلب الخارجي عليها ويشهد قطاع النقل العربي تخلفا على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير كل الطرق البرية والسكك الحديدية وتطوير مرافق النقل البحرية والجوية،وبشكل عام بعد عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المشرق العربي و الخليج العربي و المغرب العربي و بأسعار منافسة أحد أسباب تدني التجارة بين الوطن العربي كما أن تعدد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية و طول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين الدول العربية .
- نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية حيث تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقات والقوانين و التشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية والقطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية كالخدمات الجمركية، تخزين .نقل ونقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق كأنماط الاستهلاك و المواصفات و المقاييس النوعية والجودة.
- صعوبة تنقل الأفراد و رؤوس الأموال بين الدول العربية وصعوبة منح التأشيرات .
- خضوع المصالح الاقتصادية العربية التجارية للمناخ السياسي ومناخ العلاقات الشخصية بين الحكام داخل الأقطار العربية.
- تفضيل الاتفاقيات الثنائية الإقليمية الضيقة التي لا تسمح بالتوسع الشامل على حساب الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية كالسوق العربية،ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .[1]
- القيود غير الجمركية /تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود ما يلي:

[1]– لبعل فطيمة،المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية"المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000–2010"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،اقتصاد دولي،2011–2012 ص 140.

أ-**القيود الفنية:** وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات،تضارب نتائج المختبرات ،فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق وتشدد في الاشتراطات الصحية و البيئية والمبالغة في أساليب الكشف وارتفاع كلفة التحاليل وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها و استيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلعة المحلية.

ب-**القيود الإدارية:** وهي القيود الخاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة و مشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي و تكاليفه.

وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتمادا قائمة الفاتورة في التثمين الجمركي و اعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال و تقليص عدد الجهات التي تعاين السلع و الاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها وتحسين المنافذ الجمركية وعلى صعيد إجراءات العبور اعتماد الأختام الجمركية.

ج-**القيود النقدية:**إن بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل و تعدد أسعار الصرف و مخصصات النقل الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان و كذلك في شروط الاستيراد مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لاسيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات و تعدد أسعار الصرف.

د-**القيود المالية:**هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية على حسب قيمة الفاتورة، علما أن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته الأخيرة (72) في أيلول 2003 قد توصل إلى الآتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/02/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادة المنشأ من قبل السفارات والقنصليات)

ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فإن بعض الدول الأعضاء أودعت قراراتها بنفاد إلغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير و الوثائق المرافقة لها وهي(الجمهورية اللبنانية، المملكة الأردنية الهاشمية،دولة الإمارات، مملكة البحرين،الجمهورية التونسية،المملكة العربية السعودية،دولة قطر،سلطة عمان،المملكة المغربية،الجمهورية اليمنية،جمهورية مصر العربية)

كما أن هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لاسيما الغذائية منها.

هـ-**القيود الكمية:** وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام و قيود موسمية للاستيراد تخضع للاتفاقيات الثنائية ورخص الاستيراد وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان.

يذكر أن اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت إلى الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتشكيل فرق عمل ميدانية لزيادة الدول الأعضاء و التعرف على الإجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد و التصدير ،وما تتطلبه من إجراءات نقدية و إدارية والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها المادية وزيادة المنافذ الجمركية وسوف تقوم هذه اللجنة بإعداد تقرير عن واقع تلك الزيارات الميدانية ومناقشتها في لجنة المفاوضات (إحدى اللجان المختصة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والمعنية بإزالة القيود غير الجمركية) وتقديم التوصيات بشأنها إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي .[1]

هذه أهم المعوقات والمشاكل التي طفت إلى السطح بمجرد دخول المنطقة حيز التنفيذ والتي يعمل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على إزالتها في إطار المجهودات التي يقوم بها .

ضف إلى ذلك قيام الدول العربية خاصة في السنوات الأخيرة بمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها لإزالة هذه المعوقات وذلك استنادا إلى :

1-التزام الدول العربية بمبادئ اتفاقية المنطقة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

2-التنويع في الاقتصاديات خاصة اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي .

3-الاهتمام الكبير لمتخذي القرار في الدول العربية بضرورة إنجاح المنطقة .

[1]- هالة أحمد الأمين، التجارة العربية البينية، التقرير التاسع،سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، فبراير 2005 ،ص ص 25-30.

4-الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على الدول العربية بضرورة أن يكون لها تكتل اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني:المعوقات الخارجية

المعوقات الخارجية وهي مجموعة من العوامل تعمل عل استمرار العلاقة القائمة حاليا بين الدول العربية والدول المتقدمة لأجل المحافظة على هذه المراكز و تتمثل في :

- سياسة القروض الخارجية التي تمنحها الدول الصناعية المتقدمة لبعض الدول العربية والتي تشترط عند منحها استخدام نسبة مهمة منها لاستيراد السلع والخدمات من أسواقها مما يقف عائقا على حرية الدول العربية المدينة في اختيار شريكها التجاري .
- الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دورا هاما لاستنزاف الفائض الاقتصادي المتاح وفرض شروط تتناسب مع مصالحها في بناء و تشغيل مشروعاتها التي غالبا ما تتعلق باستخراج المواد الأولية أو في مشاريع سياحية أو خدمية.

-الجهود التي تبذلها الدول الصناعية وشركاتها الضخمة في الدعاية والترويج للصناعات في المنطقة العربية تعتمد في كافة مداخلاتها ومخرجاتها على أسواق العالم الخارجي خاصة الدول الصناعية المتقدمة.

-ارتباطات الدول العربية مع مجموعات اقتصادية مختلفة وبدرجات مختلفة أيضا من خلال الاتفاقيات الثنائية خاصة مع أمريكا و الاتحاد الأوروبي والتي أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية أكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربي.[2]

المطلب الثاني:الدوافع و الأسباب الحقيقة لتطوير التجارة العربية البينية

-أن اهتمام الدول العربية لتطوير التجارة العربية البينية وذلك من أجل الحصول على بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي و كذلك التصديري باعتبارهما أحد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية

[1]- بورحلة ميلود، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق ،مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير ، غير منشورة،المالية الدولية،2010-2011 ،ص149

[2]- لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص 143.

العربية ،في هذا السياق يمكن تقسيم الدوافع في تطوير التجارة البينية العربية إلى دوافع داخلية و أخرى خارجية

الفرع الأول: الدوافع الداخلية

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي:

–ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية والتكامل الاقتصادي العربي الذي مكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات .

–مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسم مشتركا بينهما

ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزء من التنمية الشاملة.

–الضغوط السكانية حيث يقدر للدول العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395 مليون نسمة سنة 2015 مقارنة ب355 مليون نسمة سنة 2010 وهذا بمعدل نمو سنوي يفوق 06.2% يحدث هذا في ظل شح المياه وتقلص مساحات الأراضي الزراعية.

–تحقيق مؤشرات إيجابية في كل القطاعات التالية: الصناعة،التجارة،الزراعة، السياحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى وبالتالي يتم تحقيق توازن استراتيجي ومن هذا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.

– يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل :مصر، الجزائر، المغرب، والدول واسعة المساحة مثل: السعودية،ليبيا والدول الأخرى . كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا مميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال .

-التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة 162.3 مليار دولار سنة 2009 وكذلك خدمة هذه الديون والبالغة 14.6مليار دولار سنة 2009 في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية وكذلك توفير التموين البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية و الاستثمارية [1]

الفرع الثاني:الدوافع الخارجية

وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد و يمكن ذكرها على النحو التالي:

-واقع النظام الدولي الجديد: ويقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم والفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة، النفط) وانعكاساتها على التنمية وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبير جدا .

-بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية : لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي أخذت صورا و أشكالا متعددة بين الدول المتقدمة و الدول النامية وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي و زيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول معه .

-توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات : إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع ،وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات

[1]- بلقاسم طراد،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر-بسكرة-،2012-2013، ص60

أصبح يعاني أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة.

ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية ،وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي و أسواق التكنولوجيا الدولية وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبق أمام الدول العربية خيارا في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيات عملها المتقدم وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية .

–تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربية: لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوى جديدة في المنطقة العربية والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا وفي مقابل ذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوى فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية سواء كانت خفيفة أو ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تواجه بها هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق الأوسطية والمتوسطية.

–القوانين الجائزة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومن قبلها GATT وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم و أنظمتهم الجائزة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية وذلك بإلزام الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التمييزية بحيث أنه لا وجود لمؤشرات إيجابية تدل على أن هذه القوانين ستخفف من القيود الحمائية بالنظر إلى استمرار تمسك الدول المتقدمة بسياسات الدعم والإغراق خاصة للسلع الزراعية التي تملك فيها مميزات نسبية مرتفعة ومن هنا استوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجند لها وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني وهذا من أجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

الأزمات العالمية الحادة: يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي ما أعطى الرأسمالية أبعادا مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية .

وفي ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لازمات اقتصادية ومالية حادة في القرن العشرين والواحد والعشرين أهمها : أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات و أزمة انهيار بريتون وودز والأزمة الآسيوية

و مؤخرا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري ،وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثيرا ذلك لأنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط و الذي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكونية في الكثير من الدول العربية المصدرة للبترول الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني[1]

المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية

باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام كان لازما على الدول العربية أن تعمل على تنميتها وتطويرها ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة و تخفيف العوائق التي تواجهها:

الفرع الأول: متطلبات خاصة بإتمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

بعد إتمام تنفيذ هذه الاتفاقية مرحلة هامة أمام تنمية التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ورغم أن هذه الاتفاقية أوشكت على انتهاء مدتها المحددة إلا أنها لم تسفر على نتائج كبيرة في زيادة حجم التجارة البينية ويعود ذلك كما رأينا سابقا إلى المعوقات التي واجهت تنفيذها ،وعليه يجب التصدي لتلك المعوقات بالعمل على :

1-دعوة الدول العربية التي لم تنظم لحد الآن إلى المنطقة للانضمام وتقديم يد المساعدة لها لأن أغلبها تعد دول فقيرة باستثناء الجزائر حتى تستطيع أن تتأقلم معها في ظرف سريع .

2-العمل على التوزيع العادل للمكاسب الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية ومساعدة الدول التي تعاني ضعف في هياكلها الاقتصادية والتي من المحتمل أن تضرر جراء تطبيقها لبنود الاتفاقية.

3-العمل على تحرير التجارة داخل المنطقة بمعدلات أسرع مما هي عليه .

4-التقليل بقدر الإمكان من طلب الاستثناءات .

5-تسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي بين الدول العربية بتخفيض و إزالة الرسوم والضرائب الجمركية .

[1]- بلقاسم طراد،مرجع سابق، ص.ص 61، 62.

6-التخفيض من القيود الإدارية والكمية التي تضمنتها القوانين الوطنية لكل بلد والتي تتعارض مع أحكام البرنامج التنفيذي الذي أقرته الدول العربية.

7-الإسراع في دراسة و إقرار قواعد المنشأ للسلع الصناعية و توسيع و انفتاح الأسواق العربية على بعضها، وتنسيق القوانين و التشريعات المتعلقة بالمنافسة والاحتكار.

8-الإسراع في إنهاء و تفعيل آليات فض المنازعات .

9-إدخال تجارة الخدمات ضمن المعاملات التي تشملها منطقة التجارة الحرة العربية نظرا لوزنها النسبي في التجارة الخارجية والبينية العربية .

10-العمل على تطوير منطقة التجارة الحرة والوصول بها إلى إتحاد جمركي عربي في أقرب وقت ممكن.[1]

الفرع الثاني: متطلبات أخرى لتنمية التجارة البينية

1-ضرورة تطوير عملية التنمية القطرية ورفع معدلات النمو وزيادة حجم الإنتاج عن طريق تطوير وعصرنة هياكل الإنتاج العربية لأنه في إطار محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الاحتياجات المحلية من المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري حتى و إن أزيلت جميع القيود أمام التجارة البينية .

2-العمل على بناء قاعدة صناعية و تصديرية عربية و تنويع الإنتاج و عدم الاكتفاء بإنتاج النفط لوحده

3-محاولة استفادة الدول العربية من اتفاقيات الشراكة ومناطق التجارة الحرة مع أطراف غير عربية وتحريرها للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وجعلها لصالحها وفي خدمة منطقة التجارة الحرة العربية وتجارتها البينية والعمل على تنسيق جهودها لمواجهة آثارها الانعكاسية.

4-انتقاء الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية العربية وتزيد من مستوى إنتاجها التي تعاني منه العجز.

5-إنشاء شبكات معلوماتية متطورة لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الاتصال الالكتروني بين الجمارك و المتعاملين الاقتصاديين.

[1]- فرج شعبان، التجارة و الاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،نقود ومالية،أكتوبر 2005، ص 146

6-العمل على تطوير و استخدام التجارة الالكترونية وتقديم المساعدات للدول العربية الفقيرة التي تعاني نقصا في هياكل الاتصالات.

7-استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية و تمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلبا في الدول العربية .

8-تمويل المشروعات التي تدعم البنية التحتية المشتركة بين الدول العربية كمشروعات الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها.

9-العمل على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية وقيامه بالنشاطات الاقتصادية المختلفة .

10-العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية إلى أقصى حد و معاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي وتقديم له التحفيزات والامتيازات.

*وفي الأخير يمكن القول أنه رغم ما تعانيه التجارة العربية من ضعف ورغم الحواجز التي تقف في طريق تنميتها فإن العمل على تنفيذ تلك المتطلبات من شأنه أن يخفف ويزيل العديد منها ويزيد من حجمها ليس فقط هنا ،وإنما يعمل على تنمية اقتصاديات الدول العربية ويرفع من احتمالات تكاملها الاقتصادي.[1]

[1]- فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص ص 146، 147.

خلاصة الفصل الثاني:

أهم ما يمكن ملاحظته من الإحصائيات السابقة أن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يبقى ضئيلا مقارنة بإجمالي التجارة العالمية فالصادرات والواردات العربية تعتبر ضعيفة مقارنة بالمستوى العالمي ،حيث تتميز الصادرات بعدم التنوع إذ يغلب عليها النفط الخام بالإضافة إلى ضعفها في المجال الصناعي والزراعي أما وارداتها فهي متنوعة حيث تشمل السلع والمصنوعات والوقود والمعادن وهذا الهيكل لتجارتها الخارجية لربط اقتصادها باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى .

إذ تعتبر أوروبا هي الشريك الرئيسي للدول العربية سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات يليه اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية أما تجارتها البينية فهي ضئيلة جدا حيث ترتكز على المحروقات و مشتقاتها والمواد الخام حيث أن النفط يستحوذ فيها على النصيب الأكبر سواء في جانب الصادرات أو الواردات البينية، ويبقى نصيب البنود الأخرى من التجارة البينية ضعيف.

وللإشارة فإنه رغم الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية والتي تهدف إلى زيادة حجم التجارة البينية إلا أنه لا يطرأ تغيير كبير على حجمها ،ويعود سبب ضعف وضآلة حجم التجارة إلى ضعف هياكل الإنتاج العربية و عدم مرونتها وضعف صناعتها الناشئة.

ويعود ذلك إلى مجموعة من العوائق السياسية و الاقتصادية التي تحول دون تطوير حجم التجارة العربية البينية لذلك لا بد أن تتحفز الدول العربية وأن تتبع أدوات فعالة إيجابية لإحداث تكامل اقتصادي عربي وذلك بالعمل على تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،وهذا لكي تكون نقطة انطلاق لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

خاتمة

لقد كان القصد وراء هذا البحث التعرف على ما مدى تأثير قواعد المنشأ من إتفاقيات الشراكة الأورو عربية وأثرها على التجارة البينية حيث أنه مع التطور الهائل الذي تشهده التجارة الدولية من خلال التسارع في مستوى المبادلات التجارية تعتبر قواعد حاليا أحد أبرز معايير او مقاييس تستخدم لتحديد المنشأ الوطني للمنتوجات أو المكان الذي صنعت فيه وتصدر كل دولة القواعد والمعايير التي تتضمن طريقة تحديدها للبلد الذي يعد منشأ السلعة الوطنية.

أن قواعد المنشأ في إتفاقيات الشراكة العربية المتوسطية إحدى المحاور الخلافية مع الدول العربية وكانت الخلافات مع بعض الدول العربية قد تمحورت في مجال التراكم المتعدد الأطرف للمنتجات وفي تبني النموذج الأوروبي لقواعد المنشأ.

أن الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ التي أقرتها اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية يقتضي توقيع الدولة المعنية لاتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي وأيضا لاتفاقية منطقة تجارة حرة مع الدول المتوسطية الأخرى، فالتوقيع الأول يكفل الاستفادة من التراكم الثنائي (أي بين هذه الدولة ودول الإتحاد الأوروبي)، أما بالنسبة لتوقيع الثاني فإنه يكفل لها الاستفادة من التراكم القطري أو متعدد الأطرف (أي بين هذه الدول وباقي الدول المتوسطية).

أن التجارة البينية للدول المتوسطية تتسم بالضعف وبالتالي فإن تجارة هذه الدول في السلع الوسيطية لا يشد عن تجارتها الكلية التي تتسم بدورها بالضعف حيث تعتمد هذه الدول في تجارتها الخارجية على دول الإتحاد الأوروبي والو.م.أ وبعض الدول الأسيوية.

أن التكوين السلعي لهيكل التجارة البينية للدول المتوسطية يفصح ببلاغة عن التقسيم الدولي للعمل الذي ظلت هذه الدول النامية وفية لفترة من الزمن فمازالت هذه الدول تركز في تبادلها على السلع والمواد الخام وغيرها.

نتائج اختبار الفرضيات:

وبعد دراستنا يمكن أن نحكم على فرضياتنا بالشكل التالي:

1- لم تثبت صحة الفرضية الأولى بحيث أن قواعد المنشأ معقدة خاصة في مجال التراكم الثنائي والتراكم المتعدد الأطراف لان الدراسة تركز على قواعد المنشأ في ظل الاتحاد الاوروبي والدول العربية من جهة والتجارة العربية من جهة أخرى.

2- المناطق الحرة تتمتع بخصائص تستطيع الدولة المضيفة من خلالها جذب المستثمرين وتحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية لكن بالدول العربية لا تزال هذه المناطق تعاني من العديد من المشاكل تصعب عليها عملية جذب المستثمرين.

3- أثبتت الدراسة صحة الفرضية خاصة في ظل انخفاض الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية بالنسبة لتجارة الإجمالية العربية.

الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

1- أن تكون القواعد الخاصة بالمنشأ بسيطة ومفهومة وموضوعية يمكن التنبؤ بها وأن تكون شفافة لكل المهتمين من تجار وغيرهم في أي دولة.

2- أن تقوم قواعد المنشأ على أسس ومعايير إيجابية تؤدي إلى تسهيل وتسيير انسياب السلع بين الدول بحرية تامة

3- أن لا تستخدم قواعد المنشأ كأدوات لتحقيق أهداف تجارية وأن لا تفرض شروط تنفيذية غير ضرورية.

4- إنشاء صناعات ذات توجه عربي- تلقى طلب عربي عليه- بالمناطق الحرة المشتركة ما يساعد على تنمية التجارة العربية البينية.

5- التعجيل في الاتفاق حول قواعد المنشأ العربية وجعل منتجات المناطق الحرة المشتركة تستفيد منها.

قائمة المراجع والمصادر

1- الكتب :

1- سمير محمد عبد العزيز أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية،التجارة العالمية بين جات94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الإسكندرية، 2001.

2- محمود محمد فواز, د. سرحان أحمد سليمان، التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، ط1، مارس 2016.

2- الرسائل والأطروحات:

أ- الأطروحات:

1- ليليا بن منصور، الشراكة الأورو متوسطية، ودروها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، 2011-2012.

2- نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015.

ب- المذكرات:

1- إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييميه لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

2- بلقاسم طراد،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر -بسكرة-،2012-2013.

3- بورحلة ميلود،إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق ،مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير ،المالية الدولية،2010-2011.

4- رانيا عبد المنعم السيد الشريف، الإتفاقيات التفضيلية وأُرها على الحصيلة الجمركية رسالة ماجسيتر في التجارة الخارجية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد النقل الدولي واللجوجيسيات، سنة 2014.

5- زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أورو- متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، 2011.

6- فرج شعبان، التجارة و الاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،نقود ومالية،أكتوبر 2005.
7- لبعل فطيمة،المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية"المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،اقتصاد دولي،2011-2012.
8- مجاج ناصر، مكانة قواعد المنشأ في التشريع الجمركي، رسالة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2008-2009.
9- مروش يوسف، إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، 2012.

3- المجالات

1- بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ومجلة إقتصادية شمال إفريقيا- العدد السادس، الجزائر، جامعة الشلف، 2009.
2- حبيب محمود،اثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في القطاع الزراعي في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد02، جامعة دمشق، سورية، 2007.
3- قدي عبد المجيد+ أ. البحري عبد الله، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد02، جوان، 2012.

4- التقارير

1- هالة أحمد الأمين،التجارة العربية البينية، التقرير التاسع،سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، فبراير 2005 .

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015
3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017

5- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1- السيدة فادية محمد عبد السلام، ندوة اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية، (المضمون والآثار المحتملة)، اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، تونس، 25، 26 جوان، 2002.

2- فادية محمد عبد السلام، المشاركة الأورو عربية دراسة الحالة المصرية، المتلقي الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8ماي 2004.

3- ماجد عبد الله المنيف، منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك، ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 21،23 نوفمبر، 2010.